جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة للمخزون

دراسة حالة مؤسسة BATIMETAL-MONTAG

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهاد ماستر أكاديمي في المحاسبة والتدقيق

التخصص : محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- خليفي نسرين
- غنين جهيدة

إشراف الأستاذ:

- زحوفي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

- د. نشاد عز الدين : أستاذ محاضر ب ..... جامعة خميس مليانة
- أ. زحوفي نور الدين: أستاذ مساعد أ ..... جامعة خميس مليانة
- أ. دوايدية سليم رضوان: أستاذ مساعد أ ..... جامعة خميس مليانة

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل "19"

بفضل الله وعونه وبعد جهود ومثابرة, تم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي نتوجه من خلاله بالشكر الأول والآخر والظاهر والباطن لله جل ثناءه وتقدست أسمائه أن حبب إلينا العلم, ويسر لنا سبله ورزقنا تلقيه على أيدي أهله الطيبين والمخلصين, ونسأل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل, إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ومن تمام شكره تعالى, أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهودهم, وأن نعترف لهم بحقهم, وعلى رأسهم الأستاذ المشرف " زحوفي نور الدين ", تواضعه أولا وعطائه وتوجيهات القيمة والتي أمدتنا العون ومنحنا الثقة والتي كانت السبب المباشر والحافز لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نشكر كل من ساعد من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

وإلى من ساهم ولو بكلمة طيبة رفعت من معنوياتنا.

إهـــــداء

قال الله تعالى :" و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحساناً ".

إلى من لا تحلو الحياة بدونها و كان العدو مصيري لولا وجودها إلى نبع الحياة و التضحية إلى التي أوقدت شمعة حياتها لتضيء لي دربا يشع نور العلم و المعرفة إلى أمي الغالية أدامها الله لنا و أبقاها تاجا فوق رؤوسنا .

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار و الذي كان السند و القوة أبي حماه الله و أطال عمره "خليفي نوار " .

إلى من قاسمني كلمة أمي و أبي أختي الحبيبة "شيماء " و أخي الغالي " عدلان "

و لا أنسى بنات عمي " كريمة , أميرة , أسيا , أماني ".

و لا أنسى الغالية صغيرة العائلة "لجين "

إلى كل عائلة خليفي من بعيد و قريب

إلى جميع زميلاتي و صديقاتي في الدراسة و اخص بالذكر : جميدة ....

و إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

نسـريـن

إهـداء

إلى التي صبرت في حملي, وعانت لأجلي ربيع عمري وزهرة حياتي إلى التي يضحك قلبي وتدمع عيني ويهتز فؤادي لنطق اسمها إليك أمي الحبيبة " حميدة "

إلى نبض قلبي ونور عيني, إلى الذي علمني معنى الحياة فأمسك بيدي وحملني على صفحات الدنيا وأوصلني إلى بر الأمان ولم يبخل علي بحبه وعطفه وحنانه أقول لك أعطيك روحي أبي العزيز أطال الله عمركما وحفظكما لي يا أجمل وردة تفتحت في حياتي.

إلى من قاسموني رحم العائلة أخواتي الكرماء: أسماء, هاجر و أخي الصغير عبد الرزاق أطال الله في أعمارهم ووفقهم.

إلى إخوتي التي لم تلدهم أمي الملقبين بـ " رمنات" " أميرة, رشدة, زهرة, أحلام, فتيحة " حفظكم الله ورعاكم.

إلى التي كانت نعم الصحبة وشاركتني الجهد صديقتي " نسرين "

إلى كل الأصدقاء إلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد, إلى كل طالب علم, إلى كل من علمني حرفا إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرتي جهدي وتعبي المتواضع.

جهـيدة

ملخص

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الجرد الدوري في مؤسسة BATIMETAL-MONTAG للوصول للقيمة العادلة للمخزون، فقد تم إتباع المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية، والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي في حين اعتمدت الدراسة الأسلوب التحليلي ودراسة حالة، حيث توصلت أن الجرد الدوري مع تقييم المخزون يعطينا القيمة العادلة للمخزون الحالي، حيث تعتبر القيمة العادلة مقياس لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، في السوق، وبالتالي يساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات الصحيحة، من خلال هذه الدراسة الميدانية تم التوصل إلى أن المؤسسة BATIMETAL-MONTAG لا تعتمد ولا تبدي اهتمام بالقيمة العادلة.

Résumé:

L'étude visait à connaitre l'importance de l'inventaire périodique en société BATIMETAL-MONTAG pour atteindre la juste valeur du stock. L'approche descriptive a été suivie dans l'étude des aspects théoriques et l'approche inductive du coté pratique, tandis que l'étude a adopté la méthode analytique et une étude de cas. La juste valeur de stock actuel, où la valeur est une mesure de la situation financière réelle de l'institution, sur le marché, et aide ainsi les décideurs à prendre les bonnes décisions, à travers cette étude de terrain, il a été conclu que l'institution BATIMETAL-MONTAG n'approuve pas ou ne manifeste pas d'intérêt pour la juste valeur.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

شكر I

إهداء II

ملخص.....V

فهرس المحتويات.....VII

قائمة الجداول XII

قائمة الأشكال XIV

قائمة الملاحق XVI

مقدمة ..... ب– د

الفصل الأول:الإطار العام للجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون.....02

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية الجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون.....03

المطلب الأول: القيمة العادلة وأساليب قياسها.....03

اولا: مفهوم القيمة العادلة.....03

1– تعريف القيمة العادلة 03

2– أهداف استعمال القيمة العادلة.....04

3– أهمية استعمال القيمة العادلة 04

4– أساليب قياس القيمة العادلة..... 05

5– المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.....05

ثانيا: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة.....06

1– مزايا تطبيق القيمة العادلة 06

2– عيوب تطبيق القيمة العادلة.....06

المطلب الثاني: نظرة حول المخزون ونماذج الجرد.....07

أولا: نظرة حول المخزون.....07

1- تعريف المخزون.....07
2- أهمية المخزون.....08
3- أنواع المخزون.....09
ثانيا: نماذج الجرد.....10
1- تعريف الجرد.....10
2- أهداف الجرد.....10
3- مراحل عميلة الجرد.....11
4- أنواع الجرد.....12
المطلب الثالث: أسس الجرد الدوري كمقياس للقيمة العادلة.....13
أولا: مفهوم الجرد الدوري.....13
1- تعريف جرد المخزون.....13
2- طرق تقييم المخزون.....14
3- إجراءات جرد المخزون 15
4- مميزات الجرد الدوري.....15
5- انتقادات الجرد الدوري.....16
ثانيا:علاقة الجرد الدوري بالقيمة العادلة.....16
المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.....17
المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة باللغة العربية.....17
1- الأطروحات والمذكرات.....17
2- عرض المقالات والملتقيات المتعلقة بموضوع الدراسة.....18
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات باللغة الأجنبية.....19
1- الأطروحات والمذكرات.....19
2- المقالات.....20

المطلب الثالث: مقارنة بين دراسات محل البحث والدراسات السابقة.....21

خلاصة الفصل الأول.....26

الفصل الثاني: واقع الجرد الدوري للمخزون كأداة لقياس القيمة العادلة في مؤسسة BATMETAL-MONTAG

تمهيد.....28

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للانجازات الصناعية والتركيب BATIMETAL-MONTAG 29

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الوطنية BATIMETAL-MONTAG.....29

1- نشأة مؤسسة BATIMETAL-MONTAG.....29

2- هيكلة المؤسسة BATIMETAL-MONTAG.....29

3- تعريف المؤسسة 30

4- الموقع الجغرافي.....30

5- نشاطات ومشاريع مؤسسة BATIMETAL-MONTAG 31

6- الموارد البشرية لمؤسسة BATIMETAL-MONTAGE 31

المطلب الثاني: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....33

1- المديرية العامة.....33

2 – المديريات.....34

المطلب الثالث: طريقة وأدوات جمع المعلومات.....36

أولا: طريقة جمع المعلومات 36

ثانيا: طريقة الدراسة.....36

المبحث الثاني:عرض وتحليل القوائم المالية وتبيان آلية جرد المخزون في مؤسسة BATIMETAL-MONTAG.....36

المطلب الأول: عرض القوائم المالية.....36

المطلب الثاني: عرض حركة مخزون وطريقة الجرد.....39

1- أنواع المخزون.....42

2- جرد المخزون.....42

المطلب الثالث: مناقشة وتفسير النتائج.....46

1- مناقشة النتائج 46

خلاصة الفصل 48

خاتمة 50

قائمة المراجع 53

قائمة الملاحق 56-66

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	المقارنة بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث	21
2	تعداد الموظفين بالمؤسسة سنة 2019	31
3	تعداد العمال الدائمين بالمؤسسة سنة 2019	32
4	تعداد العمال المؤقتين بالمؤسسة سنة 2019	32
5	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	36
6	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	37
7	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	38
8	حركة المخزون لسنة 2017	39
9	تذبذب المخزون لسنة 2017	39
10	حركة المخزون لسنة 2018	40
11	حركة المخزون لسنة 2019	41
12	تذبذب المخزون لسنة 2019	41
13	الجرد المادي للمخزونات لسنة 2019	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	المخطط الهيكلي لمؤسسة BATIMETAL-MONTAG	30
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سنة 2018 BATIMETAL-MONTAG	35

قائمة الملاحق

رقم الجدول	البيان	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2017	56
02	ميزانية الخصوم لسنة 2017	57
03	ميزانية الأصول لسنة 2018	58
04	ميزانية الخصوم لسنة 2018	59
05	ميزانية الأصول لسنة 2019	60
06	ميزانية الخصوم لسنة 2019	61
07	جدول حركة المخزون لسنة 2017	62
08	جدول حركة المخزون لسنة 2018	63
09	جدول حركة المخزون لسنة 2019	64
10	جدول جرد المخزون لسنة 2019	65-66

مقدمة

1- توطئة

تولي المؤسسة الإقتصادية أهمية بالغة للمخزون باعتباره من أهم الوظائف الحيوية لها ويعد من عناصر الأصول المتداولة والغير النقدية الذي يحظى باهتمام غالبية المؤسسات حيث يصل المخزون إلى 30% من رأس مالها ويعد الهدف من وجود المخزون في المؤسسات وتفادي العجز عند احتياج المؤسسة للمواد الضرورية وذلك لمواجهة مشاكلها اليومية لعدم تزعزع مكانتها في السوق والحفاظ على استمراريتها خاصة أن الاقتصاد المعاصر.

يعد الجرد من أهم الأساليب والطرق المستخدمة في الرقابة على المخزون حيث أن النظام المحاسبي المالي أعطى حرية الاختيار للمحاسب باختبار نوع الجرد سواء السنوي أو الدوري فاهو يهدف إلى مطابقة الواقع من المخازن مع ما هو مسجل في السجلات أي التأكد من صحة العمليات المحاسبية واكتشاف الزيادة والنقصان ومعرفة أسباب عدم التطابق إن وجد وكشف الانحرافات والأخطاء والقيام بتصحيحها ومحاسبة المسؤولين بالحفاظ على أصول المؤسسة من السرقة والإهمال والقصور والحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية وموضوعية تامة.

مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد من عولمة وابتكار، مما أدى الانفتاح الاقتصادي بين الدول وكذا ظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وارتباط اقتصاديات معظم الدول مع بعضها البعض خاصة في مجال التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، مما أدى إلى ظهور ضغوطات على مهنة المحاسبة وأيضا وجود تأثيرات على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ضمن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه عديد الانتقادات مما أدى إلى التحول إلى تطبيق القيمة العادلة.

نتيجة هذه التقلبات والضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة لإثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية حتى تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات التي تتضمنها.

2- إشكالية البحث

على ضوء ما تبين تتبلور الإشكالية الرئيسية لبحثنا من خلال السؤال الرئيسي الموالي:

- كيف يساهم الجرد الدوري في بناء قيمة عادلة للمخزون؟

3- الأسئلة الفرعية

- ما هي الإجراءات الواجب العمل بها عند القيام بعملية الجرد الدوري للمخزون؟
- فيما تتمثل أساليب قياس القيمة العادلة؟
- ما هي الطرق المؤدية لقياس القيمة العادلة بواسطة الجرد الدوري؟

4- فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، يمكن **صياغة الفرضيات** التالية:

- هناك إجراءات تنظيمية للقيام بعملية الجرد من شأنها إنجاح العملية والنظام المحاسبي المالي أعطى حرية اختيار نوع الجرد المتبع للمخزون؛
- توجد عدة مداخل لقياس القيمة العادلة من بينها تقييم المؤسسة وكذلك الجرد بالنسبة للمخزون؛
- قياس الجرد الدوري للمخزونات بواسطة القيمة السوقية الآنية يسمح بتحقيق القيمة العادلة.

5- أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من الأسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات، منها ما هو موضوعي، و منها ما هو ذاتي.

الأسباب الذاتية:

- علاقة البحث بمجال التخصص؛
- الرغبة في الإثراء والإطلاع في هذا الموضوع.

أسباب موضوعية:

- غياب طرق قياس القيمة العادلة للمخزون في الجزائر.

6- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتماشى مع متطلبات المؤسسة، أولنا الاهتمام بهذا الموضوع الذي هو أهمية الجرد الدوري للوصول إلى القيمة العادلة للمخزون وذالك من أجل توضيح المصطلحات الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة والدور الفعال لعملية الجرد في الرقابة على المخزون، وذلك من أجل تحقيق المؤسسة لأهدافها المرجوة وضمان استمراريتها.

7- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- بيان مفهوم القيمة العادلة ومدى معرفة تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتطبيقها على القوائم المالية خاصة على مؤسسة BATMETAL-MONTAGE.

8- حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود موضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في القيمة العادلة والجرد الدوري للمخزون؛
- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة الميدانية للفترة الزمنية الممتدة من 2017 إلى 2019؛
- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة BATMETAL–MONTAG لولاية عين الدفلى.

9- منهج البحث

للإجابة على إشكالية البحث واختيار صحة فرضياته، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للإلمام بالموضوع لمختلف جوانبه النظرية، مع الاستناد في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة حالة لشركة BATMETAL–MONTAG لولاية عين الدفلى مع الأسلوب التحليلي.

10- صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهناها في إنجاز هذا البحث نجد:

- قلة المراجع المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- قلة الدراسات التي عالجت موضوع معالجة الجرد الدوري للمخزون؛
- صعوبة الموضوع؛
- عدم إفادتنا بالمعلومات الكافية الخاصة بالبحث.

11- هيكل البحث:

للوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسم البحث إلى فصلين، وقد سبقت هذه الفصول مقدمة عامة.

يخصص الفصل الأول إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون حيث يضم مبحثين، ماهية الجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون، والمبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم اعتمادها ومقارنتها مع دراسة محل البحث.

أما الفصل الثاني يتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث والتي كانت بمؤسسة BATIMETAL–MONTAG بولاية عين الدفلى من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين الأول خصص لتقديم المؤسسة والمبحث الثاني لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة الفرضيات.

في لأخير ننهي جميع الجوانب البحث بخاتمة عامة وأهم النتائج مع تقديم التوصيات والاقتراحات للبحث.

الفصل الأول
الإطار العام للجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون

تمهيد

تبرز أهمية المخزون من خلال دوره الذي يؤديه في الحفاظ على استمرارية المؤسسة، حيث يتم الاعتماد على عدة طرق لتقييم المخزون وتعد وظيفة جرد المخزون من أهم الوظائف الأساسية للمؤسسة، كما أن الجرد الدوري مع تقييم المخزون يعطينا القيمة العادلة للمخزون الحالي، بإعتبار القيمة العادلة مقياس لمعرفة وضع الأصول والالتزامات المؤسسة، فعند اعتمادها يمكن معرفة الوضع المالي والحقيقي لمخزون المؤسسة في السوق وللتعرف أكثر على الجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون سيتم التطرق في هذا الفصل إلى توضيح الجانب النظري للقيمة العادلة والجرد الدوري للمخزون من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث حيث يتضمن المبحث الأول ماهية الجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون والمبحث الثاني تطرق إلى الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة محل البحث.

المبحث الأول: ماهية الجرد الدوري والقيمة العادلة للمخزون

يعتبر الجرد الدوري أساس في أي مؤسسة اقتصادية نتيجة أهمية المخزون في المؤسسة الإقتصادية سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى القيمة العادلة للمخزون.

المطلب الأول: القيمة العادلة وأساليب قياسها

سيتم التطرق خلال هذا المطلب إلى كل من مفهوم القيمة العادلة من خلال تعريفها وأهميتها بالإضافة الى أساليبها وكذالك تبيان أهم مزاياها وتوضيح العيوب الخاصة بها.

اولا: مفهوم القيمة العادلة

إن القيمة العادلة مقياس لمعرفة وضع الأصول والالتزامات للوحدة الاقتصادية.

1 – تعريف القيمة العادلة

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالقيمة العادلة واختلف الباحثون حولها وأهم التعاريف نسردها كما يلي:

1-1 التعريف الأول: عرفها barth في كتابه "the relvance of value " كما يلي "على أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام ما في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توفر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل".[1]

1-2 التعريف الثاني: تعرفها لجنة المعايير المحاسبة الدولية IAS "بأنها المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما برغبة من اطلاع تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع".

يقصد بالظروف الخاصة في هذا التعريف بأنها العملية التبادلية بين طرفين بحرية تامة ومن دون أي ضغط ولا يكون أحد أطرافها من الأشخاص ذوي المصلحة كما يكونان على اطلاع تام بالسوق الخاص بالأصل محل التعامل.[2]

1-3 التعريف الثالث: تعرفها لجنة المعيار المحاسبة الأمريكية رقم (107) الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية "على أنها قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري".[3]

---

[1] طبيش هبة، دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، 2014- 2015، ص:17.

[2] جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة 2014، ص:588.

[3] حسوني وردة، دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014- 2015، ص:55.

1-4 التعريف الرابع: هي المبلغ الذي يمكن من أجله استبدال الأصل، أو تسوية المسؤولية، بين الأطراف المطلعين والمستعدين في صفقة تجارية.[1]

بناءًا على التعاريف السابقة يمكن استنتاج بان القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما برغبة البائع والمشتري على أسس تجارية ليست خاضعة للإجبار.

2- أهداف استعمال القيمة العادلة

إن لاستخدام القيمة العادلة من قبل الشركات تحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[2]:

- إن القيمة العادلة تسعى إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر؛
- يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع؛
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - ✓ صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة؛
  - ✓ التخطيط لأعمال المنشأة؛
  - ✓ إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، المستثمرين والمقرضين؛
  - ✓ إدارة وقياس المخاطر؛
  - ✓ تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

3- أهمية استعمال القيمة العادلة

تتمثل أهمية القيمة العادلة فيما يلي[3]:

- تحسين إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة؛
- توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة، وهذا بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة؛
- القيمة العادلة تعكس تأثير قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أو مديونية الالتزامات، وكذا قرارات تملك أو بيع الأصول وتكيد أو تسوية الالتزامات على أداء الكيان؛
- تثبت المكاسب والخسائر من التغيرات في السعر عندما تحدث؛

[1] Boumediene Youssef, Gherissi Djihad, Appiyiing of fair value in Algerian Banks according to financial Accouting system Article inclus dans le journal of financial and Accounting Studies, Université de Shahzzd Hama Lakhdar, El oued, Algérie, N°8,2017.

[2] بوزيد علي وآخرون، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،مجلد6، العدد02، مخبر الهيئة التي نشرت هذه المجلة، جامعة قاصدي مرباح، مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، 2019.

[3] حسوني وردة، مرجع سبق ذكره، ص:58.

- تتطلب معرفة الأسعار السوقية الجارية لتقرير المبالغ المثبتة، وهو ما قد يتطلب استبعاد بعض البنود ويمكن أن يؤدي هذا لحدوث مشاكل اعتمادية أو موثوقية؛
- تعكس القيمة العادلة بسهولة تأثيرات معظم استراتيجيات إدارة المخاطر.

4- أساليب قياس القيمة العادلة

حدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (13) قياس القيمة العادلة ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وهي[1]:

- **طريقة السوق:** يشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على الأسعار الملاحظة، وباقي المعلومات التي يتحصل عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصل والتزامات مماثلة أو القابلة للمقارنة.
- **طريقة الدخل:** تقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف أي تستعمل تقنيات التقييم عن طريق تحيين القيمة.
- **طريقة التكلفة:** يشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، والتي تمثل تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها أو إمكانية الخدمة.

5- المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

يتم المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على أساس ما يلي:

5-1- معايير المقارنة: بالنسبة لأخطاء وحدة قياس التكلفة التاريخية تعتمد على وحدة قياس نقدية اسمية وتتجاهل تغيرات القدرة الشرائية، وهذا يجلب أخطاء وحدة القياس، وبالنسبة للقيمة العادلة فإنها تعتمد على الأسعار بالأسواق المالية النشطة، فهي تراعي القدرة الشرائية ومنه تتجنب أخطاء وحدة القياس.

بالنسبة لأخطاء توقيت التكلفة التاريخية من تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الدورة أو الدورات السابقة إلى الدورات اللاحقة ولهذا تحتوي على أخطاء التوقيت، وفي القيمة العادلة عند حدوث تغيرات في القيمة خلال الدورة يعاد تقييمها ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة في نفس الدورة، ولهذا يتم تجنب أخطاء التوقيت.[2]

5-2- معايير التقييم: يتم ملاحظة أن التكلفة التاريخية تحقق أكبر قدر من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة، أما القيمة العادلة تحقق أكبر قدرا من الملائمة وأقل قيمة من الموثوقية خاصة في ظل غياب سوق نشط. [3]

---

[1] طبيش هبة ، مرجع سبق ذكره، ص :22.

[2] قنون جحيقة، القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة في ضل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محن داو الحاج،البويرة، الجزائر،2017-2018، ص:52

[3] Mary E. Barth, Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts, email article mbarth@stanford.edu, Stanford University Journal, 2014.P04.

ثانيا: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة

بالرغم من تميز أساس القيمة العادلة بمجموعة من المزايا إلا انها تعاني كذلك من مجموعة عيوب.

1- مزايا تطبيق القيمة العادلة

يعتبر استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل للتكلفة التاريخية، وتتميز القيمة العادلة بمجموعة من المزايا منها ما يلي[1]:

- مساهمة معيار القيمة العادلة بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، وتوليد ثقة المستثمرين بها من خلال أنهم يستطيعون الإطلاع على قوائم المؤسسة المالية ومعرفة قيمة الأصول التي تعكس بشكل جيد قيمة المؤسسة الحقيقية؛
- يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم والربح الاقتصادي للمؤسسة؛
- تسعى القيمة العادلة غلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، وإعطاء نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة؛
- تساعد القوائم المالية المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم هذا المعيار؛
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القدرة الشرائية لوحدة النقد؛
- عرض صورة دقيقة عن الأسواق المالية، وملائمة القوائم المالية المعدة على أسس القيمة العادلة تساعد المستثمرين والمسيرين على اتخاذ القرارات وكذالك بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية؛
- يسمح التقييم بالقيمة العادلة من معرفة كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها؛
- تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد متطلبات الإفصاح والعرض للمعلومات المالية.

2- عيوب تطبيق القيمة العادلة

بالرغم من تميز القيمة العادلة بمجموعة من المزايا إلا أنها تعاني كذلك من مجموعة من العيوب تتمثل أهمها في ما يلي[2]:

- عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشطة؛

[1] هبة بطيش، مرجع سبق ذكره، ص:33.

[2] بلعور سليمان وآخرون، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد10، العدد 02، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر، 2017، ص:729.

- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه المؤسسات؛
- أثارت مشكلة الانخفاضات المتتابعة بالأسواق المالية مؤخرا خلال الأزمنة المالية العديد من الشكوك حول محاسبة القيمة العادلة، حيث ترتب على استخدامها تدهور شديد في الأسواق وأسعار الأصول وما ترتب عليه من استخدام أسعار أقل من القيم الحقيقية لها، وبالتالي حدثت الانهيارات المالية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية بسبب تلك الأحداث وسرعان من انتقلت تلك العدوى إلى باقي وحدات النظام المالي، بينما يحدث عكس ذلك في حالة استخدام محاسبة التكلفة التاريخية؛
- صعوبة وتعدد طرق القياس وفق هذا المنهج، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مختلفة باختلاف هذه الطرق.
- الاعتراف بالقيمة العادلة يعتمد على الحكم الشخصي وإتباع أسس متباينة؛
- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن، وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل؛
- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية في حالة عدم توافر أسواق نشطة أو عدم توافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية مما يعيق إجراءات المقارنات؛
- الأسعار يمكن أن تكون مشوهة الراجع عن عدم توفر السوق الكفء ولا عقلانية المستثمر أو عند وجود مشاكل في السيولة.

المطلب الثاني: نظرة حول المخزون ونماذج الجرد

سيتم التطرق خلال هذا المطلب إلى كل من تعريف المخزون وتبيان أهميته وأهم أنواعه وكذلك نماذج الجرد.

أولا: نظرة حول المخزون

يعتبر المخزون أحد العناصر الأساسية والتي تتطلب اهتمام، فهو يمثل جزء من رأس مال المؤسسة.

1- تعريف المخزون

هناك عدة تعاريف أعطيت للمخزون تختلف باختلاف وجهة النظر نذكر منها:

1-1- التعريف الأول: حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) المخزون "يعرف المخزون بأنه من الأصول الجارية ومدة بقائها في المنشأة مهما طالت لا تتعدى اثنا عشر (12) شهرا (دورة استغلال) إذ تتحول إلى نقود وتجدد أو تستهلك، وهي حسب المعيار الثاني(2) من المعايير المحاسبية الدولية كل المخزونات ما عدا التي حظيت بمعيار خاص بها".[1]

[1] قدور بن عطية رشيد، المعالجة المحاسبية للمخزونات في ضل النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن بديس، مستغانم الجزائر، 2015-2016، ص:02.

1-2 التعريف الثاني:عرفته الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون والإنتاج (APICS) على "أنه إجمالي الأموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام والأجزاء والسلع الوسيطة، وكذلك وحدات تحت التشغيل، بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع".[1]

1-3 التعريف الثالث: يعرف المخزون بأنه الأصل المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، أو يحتفظ به في مرحلة من مراحل الإنتاج ليصبح قابلا للبيع، أو المحتفظ به في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات.[2]

1-4 التعريف الرابع: المخزون هو عبارة عن المواد المخزنة بغرض البيع أو التصنيع أو التي لم تستعمل بعد.[3]

مما تقدم يمكن تعريف المخزون بأنه مجموع المواد والسلع التي تشتريها المؤسسة بغرض بيعها، أو من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية.

2- أهمية المخزون

تحتفظ المؤسسة بالعديد من المواد تساعدها في استمرار العملية الإنتاجية دون توقف حسب البرامج المخططة، الأمر الذي يستدعي وجود مخزون. ويمكن تبيان أهمية المخزون في النقاط الموالية[4]:

- يمثل المخزون نسبة مرتفعة من إجمالي حجم الأموال المستثمرة في المؤسسة قد تصل في المؤسسات الصناعية إلى ما يزيد عن 50%؛
- نظرا للحجم الكبير الذي يمثله المخزون من إجمالي حجم الأموال المستثمرة، فإنه يؤثر على اقتصاديات المؤسسة حيث تمثل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون نسبا مرتفعة لا يمكن الاستهانة بها؛
- تستطيع مختلف الإدارات بالمؤسسة القيام بأعمالها ورسم خططها عندما تتوفر سياسة تخزينية واضحة وسليمة ومعدة على أسس علمية، حيث يعمل التخزين على تحقيق التناسق والتكامل بين مختلف إدارات المؤسسة؛
- عندما تكون هناك سياسة واضحة للمخزون مبنية على أسس علمية فإن هذا من شأنه تخفيض حجم الاستثمارات في موجودات المخازن إلى الحد الذي يسمح باستمرار العملية الإنتاجية، دون أن يكون هناك فائض في المخزون وبالتالي تحقيق التوازن بين متطلبات العملية الإنتاجية وبين ما هو موجود في المخازن وبالتالي تحقيق التوازن بين متطلبات العملية الإنتاجية وبين ما هو موجود في المخازن؛

[1] جيمس بلاكورت، تعريب موسى يوسف، البضاعة الراكضة في الشركات التجارية، دار الزهران للنشر، الأردن، 2008، ص:10.
[2] نصر على عبد الوهاب ، مبادئ المحاسبة المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003-2004، ص:165.
[3] حجاب عيسى، نمذجة قرارات المخزون الإنتاج في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور ،المجلد 25، العدد02، الجلفة الجزائر، ص:54.
[4] نفس المرجع السابق، ص:54.

- نظرا لارتباط إدارة المخزون بالإدارات الأخرى للمؤسسة فإن حجم المخزون وارتفاع تكاليف الاحتفاظ بالمخزون يؤثر على التكاليف الكلية للإنتاج، هذه تؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية، الأمر الذي يؤثر على استمرار الاحتفاظ بالزبائن؛
- نظرا لكون المخزون يمثل أقل الأصول سيولة فإن لأخطاء المتعلقة بإدارته لا يمكن معالجتها بسرعة، وسوء الإدارة إذا زاد عن حده في هذا المجال فقد يؤدي ذلك إلى نهاية المؤسسة؛
- يحقق المخزون عامل لأمان بالنسبة لعجلة الإنتاج في المؤسسة بالدوران، حيث يكفل المخزون أرصدة المواد والسلع وقطع الغيار التي تحقق هذا الأمان؛
- تزداد الأهمية النسبية في بعض المؤسسات لسلع أو مواد معينة تعتبر رئيسية وتدخل في معظم العمليات الإنتاجية. مثل الاسمنت في مؤسسات البناء.

3- أنواع المخزون

تختلف أنواع ومكونات المخزون وفقا لنوعية النشاط الذي تتبعه المؤسسة، تتمثل فيما يلي[1]:

3-1- البضائع أو السلع: منتجات تشتريها المؤسسة قصد بيعها على حالتها أو إضافة أشياء على شكلها الخارجي ثم بيعها.

3-2- مواد ولوازم: منتجات تشتريها المؤسسة الصناعية، خاصة، بغرض تحويلها من حالة إلى أخرى، ومن شكل إلى آخر.

3-3- منتجات نصف مصنعة: منتجات قامت المؤسسة الصناعية بتصنيعها وقد وصلت العملية إلى مرحلة معينة حيث ستجرى عليها تحويلات أخرى لاحقا، وذلك بنفس المؤسسة على مستوى ورشة تصنيع أخرى، أو على مستوى أخرى تبيعها لها.

3-4- منتجات وأشغال جارية: منتجات مازالت قيد الصنع أو قيد التنفيذ عند نهاية دورة الاستهلاك أو الفترة المحاسبية.

3-5- منتجات تامة: منتجات منتهية الصنع، جاهزة للبيع أو التوريد في حالة الإنتاج حسب الطلب.

3-6- مخزون موجود خارج المؤسسة: منتجات ذات طبيعة متنوعة تمتلكها المؤسسة وتخزنها بمخازن مؤجرة.

3-7- فضلات ومهملات: تتمثل في بقايا العملية الإنتاجية من مواد مستعملة وكذا منتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة بها عيوب، حيث يحتفظ بها داخل المخازن، هذا في حالة كون الفضلات والمهملات لها قيمة استعمالية، بحيث يمكن بيعها أو استعمالها ثانية في العملية الإنتاجية اللاحقة.

[1] بن هرهور عبد الرحمان، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2015-2016، ص:10.

ثانيا: نماذج الجرد

الجرد أمر ضروري ومهم للمؤسسة من أجل تقييم وتحديد كمية ونوع المخزونات بالمخازن وعملية لابد من القيام بها في كل دورة.

1- تعريف الجرد

هناك عدة تعاريف أعطيت للجرد تختلف باختلاف وجهة النظر نذكر منها:

1-1- التعريف الأول: حصر الموجودات الفعلية وتدقيق الرصيد الدفتري لها والتأكد منها كما ونوعا ووجودا وضبطها بصورة فعلية على ضوء النتائج الفعلية.[1]

1-2- التعريف الثاني: يعرف بأنه عميلة مالية ومحاسبية تقوم بها المؤسسة في نهاية السنة المالية بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة وقبل إعداد القوائم المالية، وذلك بهدف تحديد نتيجة أعمال السنة المالية بدقة إضافة إلى تصوير المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في نهاية تلك السنة، ولذا نجد أن عملية الجرد تتضمن فحصا شاملا لجميع الحسابات التي يتضمنها ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المتعرف عليها والمقبولة قبولا عاما.[2]

مما تقدم من التعاريف السابقة يمكن تعريف الجرد بأنه من العمليات الأساسية في المؤسسة ويقوم على متابعة كميات المخزون للتأكد من وجوده من حيث الكمية والنوعية المطلوبتين ومطابقة ذلك مع السجلات المخزنية والدفترية.

2- أهداف الجرد

يمكن إيجاز أهم أهداف الجرد فيما يلي[3]:

- التأكد من مطابقة الأرصدة الفعلية للمخزون من الأصناف المختلفة مع الأرصدة الدفترية بهذه الأصناف، كما توضحها سجلات المخزون، ويرتبط بهذا الهدف اكتشاف حالات التلاعب في السجلات أو الغش والسرقة وغيرها من الانحرافات ومن ثم إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها؛
- التأكد من سلامة السجلات والمستندات المستخدمة في تسجيل عمليات التسلم والصرف أو تداول الأصناف المخزونة بين المخازن الفرعية أو جهات الاستخدام المختلفة. ويرتبط بهذا الهدف ضرورة التحقق من صحة

[1] kali Nassima, Les créances douteuses et leur impact sur le résultat et la situation financièr de l'entreprise, en vue d'obtention d'un diplome de master en sciences de gestion, faculté de science economiques commerciales et des sciences de gestion, université de abderrahmane mira, béjaia, alger, 2018, p:17.

[2] بو دونة بدرة وآخرون، أساليب الجرد وفعاليته داخل المؤسسة العمومية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص21.

[3] المخزون، أهمية إدارة المخزون من خلال برنامج مخازن الشركات، انظر الموقع Linkitsys.com، تاريخ الإطلاع 20 سبتمبر 2020.

القيود المحاسبية والتعرف على الثغرات الموجودة بالمستندات والنماذج المستخدمة والعمل على تطويرها بما يتفق مع الإجراءات المتبعة في تداول الأصناف المخزونة؛

- التعرف على مدى صيانة وحفظ الموجودات المخزنية ودرجة الدقة في إتباع التعليمات الخاصة بأمن وسلامة المخزن والعاملين به ومؤسسته ومرافقه؛
- تقديم الدليل المادي إلى المدققين لأجهزة الرقابية بوجود نظام يكفل التحقق من مطابقة موجودات المخازن من مواد ومهمات ومعدات مع البيانات الدفترية المثبتة بكشوف حركة المواد والمخازن.

3- مراحل عميلة الجرد

إن عملية الجرد تمر بالمراحل التالية[1]:

- **مرحلة الإعداد:** إن إعداد الجرد يمثل مرحلة هامة في نجاحه حيث يتطلب حذرا شديدا من طرف كل المسؤولين كما يتطلب وعي كل مكلف بالجرد حيث يكون مدركا للمسؤولية المخولة له كما أنه من الضروري تكوين لحنة تسمى بلجنة المعلومات التي تتكون من مدير الوحدة مدراء المصالح، أمين المخزون، والمحاسبين للتشاور وفي ظل هذه المرحلة تندرج مجموعة من الوظائف:

– يحدد تاريخ الجرد بحيث يجب أن يدرس بصفة جيدة وذلك وفقا لأهمية كمية المخزونات الموجودة لدى المؤسسة، وكذا عدد المخازن الموجودة بها، فإذا عدد المخازن الموجودة بها، فإن كانت مؤسسة كبيرة وتتعامل بكميات كبيرة من المخزونات وجب عليها أن تبدأ عملية الجرد في وقت مبكر بالمقارنة مع تلك التي تتميز بصغر حجم مخوناتها؛

– تاريخ نهاية الجرد دائما محددا في 12/31 ويمكن القول بأنه تاريخ إقفال الدورة وحتى تكون عملية الجرد قد تم الإعداد لها بصفة جيدة. لا بد من توقيف حركات الدخول والخروج أثناء سريان عملية الجرد.

- **مرحلة التقييم:** إن تقييم المخزونات تتولاه إدارة المالية والمحاسبة، ومن أجل ضمان الحد الأقصى لمصداقية هذه المرحلة من أعمال الجرد يتم تحديد فريق يتكون من المحاسب المسؤول وأمين المخزون وكذلك عون مسؤول عن مصلحة شراء لتحديد قيمة المحزونات الموجودة داخل المؤسسة.
- **مرحلة إعداد وثائق الجرد:** بعد الانتهاء من عملية الجرد تكون كل المعلومات عليها في الوثائق الجردية بصفة مكتوبة في شكل تقارير مفصلة تعدها الجهة المخولة لذلك.

4- أنواع الجرد

يمكن تقسيم الجرد إلى خمسة أنواع رئيسية وفقا لمعيارين هما:

1. درجة مطابقة الأرصدة؛

[1] شاشو شريف، تسوية أعمال الجرد حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017-2018، ص:26.

2. توقيت إجراء الجرد.

4-1- درجة مطابقة الأرصدة: يضم نوعين من الجرد هما:

4-1-1- الجرد الفعلي: يقصد به الحصر المباشر للمخزون من الأصناف المختلفة الموجودة بالمخازن ومطابقته مع أرصدة السجلات والبطاقات، حيث تتم العملية بالمشاهدة الفعلية للمخزون وسجلاته، وبالرغم من الجهد والوقت الذي يتطلبها إلا أنه أسلم وأدق أنواع الجرد ونظرا لتكاليفه المرتفعة تحاول المؤسسة تطبيقه في الأوقات التي يصل فيها المخزون إلى أقل ما يمكن ويجرى على الأقل مرة كل سنة، أما في المخازن الفرعية وصغيرة الحجم، فيجرى لعدة مرات وذلك لأهميته.

4-1-2- الجرد المحاسبي (الدفتري): ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تعتمد على مراجعة أرصدة المخزون من واقع السجلات والمستندات الموجودة في قسم مراقبة المخزون مع مثيلاتها في سجلات المخازن أو المستودعات التابعة للمؤسسة، وذلك بهدف التأكد من مطابقتها أو اكتشاف الانحرافات فيما بينها نتيجة الخطأ في القيد أو التسجيل أو الارتباك في الدورة المستندية وغيرها من الأسباب.

4-2- توقيت إجراء الجرد: يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية هي:

4-2-1- الجرد الدوري: يقصد به الحصر الشامل لجميع الأصناف الموجودة في المخازن في تاريخ معين وعادة ما يكون هذا التاريخ في نهاية السنة المالية، وغالبا ما يستغرق هذا الجرد فترة تتراوح ما بين أسبوع وأسبوعين تتوقف خلالها جميع عمليات الصرف والاستلام في المخازن وذلك ضمانا لدقة الجرد، يناسب أسلوب الجرد الدوري المخازن الصغيرة ومتوسطة الحجم، أو تلك التي تحتوي على عدد محدود من الأصناف، وذلك نتيجة ما يتطلبه القيام بهذا الجرد من وقت طويل نسبيا، وما يستلزم من جهود وخبرات في تقييم الأصناف المخزنة، وتحليل أسباب الفروق بين الأرصدة الدفترية والفعلية إن وجدت.

4-2-2- الجرد المستمر: يتم هذا النوع من الجرد على مدار السنة طبقا لبرنامج زمني محدد للمجموعات المختلفة من الأصناف المخزنة، على أن يراعي الانتهاء من جرد جميع الأصناف مع قرب انتهاء السنة المالية للمؤسسة، ويمتاز هذا الأسلوب في الجرد عن الجرد الدوري في أنه لا يتطلب إيقاف العمل بالمخازن أثناء الجرد، حيث يمكن اختيار أوقات الركود على الطلب من بعض الأصناف لجردها، وغالبا ما يكون هناك بعض الوقت أمام القائم بالجرد لمراجعة أرصدة المخزون أكثر من مرة إن اقتضى الأمر، مما يزيد من احتمالات دقة النتائج والتعرف على أسباب الانحرافات[1].

[1] زدون جمال، الأمثلية الإقتصادية في تسيير المخزون، مذكرة لنيل شهادة الماجستار، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر،2009-2010، ص:84.

4-2-3- الجرد المفاجئ: من طرق الرقابة على المخزون التي تكون في يد المسؤول الأول في المنشأة، بحيث لا ترتبط هذه الطريقة بوقت محدد، وإنما إذا قرر المدير إجراء هذا لنوع من الجرد فإنه لا يعلن عن وقت إجرائه بشكل مسبق من المخازن لإخفاء أي نقص أو اختلاف في أرصدة بعض المواد، أو أية تجاوزات.[1]

المطلب الثالث: أسس الجرد الدوري كمقياس للقيمة العادلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى جرد المخزون وطرق تقييمه وكذا مميزات الجرد الدوري وانتقاداته.

أولا: مفهوم الجرد الدوري

إن جرد المخزون من الوسائل الأساسية لضبط عملية التخزين وتقييمها.

1-تعريف جرد المخزون

هناك عدة تعاريف أعطيت لجرد المخزون نذكر منها:

1-1- التعريف الأول: هو عبارة عن عملية عد أو قياس أو وزن المواد الموجودة في المخازن على اختلاف أنواعها ومقارنتها بالأرصدة الظاهرة في سجل أستاذ المخازن (بطاقة أستاذ المخازن) وسجل المخازن (بطاقة الصنف)[2].

1-2 التعريف الثاني: يقصد بجرد المخزون مختلف الأنشطة التي تتعلق بحصر أو عد أو قياس الكميات الموجودة في المخازن أو المستودعات من أصناف المواد المختلفة، وتسجيل نتائج هذا الحصر أو القياس في السجلات والنماذج المخططة لذلك، من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الإدارية فيما يتعلق بالنتائج التي تسفر عنها تلك العملية[3].

وتقع مهمة الجرد ضمن الاختصاصات الرئيسة للجهة أو الوظيفة المسئولة عن مراقبة المخزون، حيث تتولى تلك الجهة أو الوظيفة تحديد إجراءات الجرد ومواعيد تنفيذه وأيضا تزويد الجهات المختصة بالمعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات اللازمة في ضوء النتائج التي تسفر عنها.

2- طرق تقييم المخزون[4]

يقصد بذلك المعالجة المحاسبية لكل من المدخلات والمخرجات بالإضافة إلى المخزون آخر المدة

2-1- تقييم المخزونات عند الإدخال: تقييم تكلفة المخزون عند الإدخال وفق العلاقة التالية

تكلفة المخزون = تكلفة الحصول عليه + تكلفة تحويله + تكاليف أخرى نتيجة عن حالة المخزون ومكان تواجه

[1] بدونة بدرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:28.
[2] جاسم محمد حسو، تطبيقات النظم المخزنية، قسم تقنيات إدارة المواد، المعهد التقني، الجامعة التقنية الشمالية، الموصل العراق، 2018-2019، ص:36.
[3] بدونة بدرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:22.
[4] بن دونة بدرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:16.

2-2- طرق تقييم المخزون عند الاخراج

طرق تقييم مبنية على أساس تكلفة تاريخية: يقصد بالتكلفة التاريخية تكلفة حيازة المخزون والتي سجل بها عند دخوله المخازن وتوجد ثلاثة (3) طرق أساسية لتقييم المخزون وهي كالتالي:

2-2-1 طريقة التكلفة الوسطية المرجحة(CMP): تأخذ بعين الاعتبار قيمة الإدخالات وكميتها، وذلك بضرب كل تكلفة وحدة لكل إدخال، بتاريخ معين في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ ومجموع هذه القيمة تقسم وترجح بالكرات وفي هذه الطريقة (02) أنواع وهي:

2-2-1-1- طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال: إن التكلفة الوسيطية للوحدة وفق هذه الطريقة تحسب بعد الإدخال من خلال تقسيم قيمة المخزون المتبقي مضافا إليها مبلغ الإدخال، على كمية المخزون المتبقي مضافا إليها كمية الإدخال.

$$\text{التكلفة الوسيطية بعد كل ادخال} = \frac{\text{قيمة الرصيد الموجود} + \text{القيمة الادخال الوارد}}{\text{كمية الرصيد الموجود} + \text{الكمية الادخال الوارد}}$$

2-2-2-2- طريقة التكلفة الوسطية المرجحة عند نهاية المدة: إن تكلفة الوحدة وفق هذه الطريقة تحسب عند نهاية الدورة وهذا من خلال تقسيم قيمة المخزون أول المدة مضاف إليها قيمة مجموع إدخالات المدة، على كمية المخزون اول المدة مضافا إليها كمية مجموع مدخلات المدة.

$$\text{التكلفة الوسيطية في نهاية المدة} = \frac{\text{تكلفة مخزون أول المدة} + \text{مجموع تكلفة الإدخالات}}{\text{كمية مخزون أول المدة} + \text{كمية الإدخالات}}$$

2-3- طريقة ما يدخل أولا يخرج أولا FIFO: تفترض هذه الطريقة أن المخزون التي تم شراءه أو إنتاجه أولا يستهلك أو يباع اولا، وبالتالي فإن المخزونات الباقية في نهاية الفترة هي التي تم شراءها أو إنتاجها مؤخرا.

كما يمكن الإشارة انه كانت هناك طريقة أخرى lifo لكنه تم استبعادها سنة 2013.

3- إجراءات جرد المخزون

من أهم الإجراءات لإتمام الجرد ما يلي[1]:

- تخفي الإدارة عادة كافة المعلومات عن القائمين بعملية الجرد، سواء كانت السجلات أو بطاقة المخزون أو أدلة المخزون وذلك لكي لا يطلع عليها القائمون بالجرد، وأن لا يعتمدوا عليها ولكي لا يكونوا عرضة

[1] بودنة بدرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:34.

للضغوط أو إخفاء بعض المعلومات، أو محاولة تطابق ما هو موجود السجلات وما هو موجود فعلا وذلك بالإخبار عما يطابق السجلات؛

- تحديد الأفراد الذي سيقومون بالجرد وتنظيمهم بلجنة واحدة أو عدة لجان يفضل عدم إشراك أمناء المخازن في مثل هذه اللجان؛
- على قسم المشتريات ولجان الفحص والاستلام إشعار لجان الجرد بالأصناف المشتراة التي في الطريق أو التي في مخازن الموانئ، أو تحت الفحص والتي لم ترد فواتيرها وتم استلامها؛
- عدم السماح للمخازن مباشرة أعمالها عند الجرد، ويستثنى من ذلك عند الجرد المستمر؛
- إعادة كافة المواد التي صرفت باسم الإعارة من المخازن، قبل بدأ الجرد؛
- لا بد أن تكون وحدة القياس موحدة القياس موحدة بين رجال الجرد، كما لابد أن تكون وحدة التسعيرة هي الأخرى موحدة وواضحة لدى القائمين على الجرد؛
- أن يشمل الجرد كافة المواد بما فيها المواد العادمة أو المتقادمة أو النفايات؛
- أن توضع إشارة على المواد التي يتم جردها؛
- يقوم أفراد الجرد بالجرد حسب ترتيب المواد.

4- مميزات الجرد الدوري

نقوم في إيجاز مزايا الجرد الدوري فيما يلي[1]:

- بساطة وسرعة إنجاز هذا الجرد، وسهولة تطبيقه؛
- يتم الحصر الفعلي لموجودات المخازن قبل إعداد الحسابات مما يساعد في تقييم وتحديد قيمة المواد المخزونة في نهاية الفترة أي بضاعة أخر المدة؛
- هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تتم عملية الجرد لمحتويات مخازنها خلال فترة قصيرة؛
- الاستعداد المسبق من اللجنة بإعداد القوائم، وكذلك من المخازن بتجهيز المواد.

5- انتقادات الجرد الدوري

من بين الانتقادات التي وجهت إلى الجرد الدوري هي:

- لا يحقق كثيرا الرقابة المطلوبة على المواد لعدم تحقيقه عنصر المفاجأة وذلك لكون وقت الجرد ولجان الجرد معلومة لكافة العاملين في المخازن قبل فترة مناسبة مما يتيح الفرصة لأمناء المخازن بتغطية ما قد يوجد من نقص المواد أو محاولة الالتفاف على بعض أعضاء لجان الجرد؛[2]

[1] زدون جمال، مرجع سابق، ص:86.
[2] جاسم محمد حسو، مرجع سابق،ص:37.

- يحتاج إلى وقت طويل لإنجازه؛
- يحتاج إلى إيقاف العمل خلال فترة الجرد لمدة طويلة مما يؤدي إلى توقف عمليات الإنتاج والبيع وبالتالي ضياع فرصة كبيرة على المؤسسة؛
- قد يحتاج إلى وقت إضافي غير الوقت المحدد أصلا في حالة اكتشاف تفاوت كبير بيت موجودات المخازن وبين الرصيد الدفتري، ممل يؤدي إلى تأخير إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية.[1]

ثانيا:علاقة الجرد الدوري بالقيمة العادلة

إن الحركة المستمرة للمخزون تعطينا تدفقات نقدية مستمرة وهذا ما يؤدي إلى حركة متغيرة لقيمة النقود أي أن القيمة النقدية للمخزون من شهر لآخر تتغير أي أن القدرة الشرائية للتدفقات النقدية الواردة على المخزونات المباعة أو المخزونات التي تم توجيهها بغرض التخزين أو بغرض إعادة الإنتاج أو الاستهلاك الوسيطي تعطينا منتوجات جديدة بأسعار مختلفة عن المنتجات التي بيعت سابقا معناه أن التدفق النقدي أو القيمة النقدية مقابل القدرة الشرائية ستتغير كل شهر حسب القيمة النقدية أي أن التدفق القديم مثلا 10 دج في الماضي متولد عن مخزون 5 دج في الوقت الحالي لا يساوي تدفق نقدي في الشهر الموالي.

[1] زدون جمال، مرجع سابق، ص:86.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات الأجنبية والعربية والتي تناولت موضوع أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة للمخزون بهدف تحسين أداء المؤسسة، ومن خلال مجهوداتنا الفكرية والبدنية توصلن إلى بعض من هذه الدراسات حيث تم تخصيص هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا، إضافة إلى عرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بيان ما يميزها عنا.

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة باللغة العربية

يتضمن هذا المطلب أطروحة دكتوراه بالإضافة إلى مذكرة ماجستار ومذكرة ماستر ومقالتين.

1- الأطروحات والمذكرات

1-1- دراسة إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على قياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016/2015.

تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار المفاهمي للقيمة العادلة ومزايا استخدام القيمة العادلة. حيث هدفت إلى دراسة الجوانب الرئيسية لتركيبة المجموعة وتوضيح مراحل وإجراءات توحيد حساباتها ومدى حاجتها لأسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل وتسليط الضوء على مميزات انتقادات كل بدائل القياس المحاسبي وتوضيح التطورات التاريخية التي مر بها أسلوب القياس وفق القيمة العادلة، وكذلك هدفت إلى إجراء دراسة ميدانية في مجموعة من الدول، عن طريق تحليل الواقع المحاسبي لقياس القيمة العادلة، وتم وضع اقتراحات هادفة تجنب الدول محل الدراسة من الوقوع في الآثار السلبية للقيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة، وللإجابة على الإشكالية وللوصول إلى النتائج تم الاعتماد في دراسته على المنهج الوصفي عند عرض مفهوم القيمة العادلة والقياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، استناد إلى كل المصادر المكتبية باللغات المختلفة من الكتب والمقالات، المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والداخلات القيمة في الملتقيات العلمية بالإضافة إلى مختلف المواقع الإلكترونية الرسمية ذات مصداقية عالية. وفي الأخير توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الدول محل الدراسة لا تحقق في غالب الأحيان نتائج فعالة.

1-2- دراسة زدون جمال، الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون، مذكرة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم المخزون وكذا أنواع الجرد والمخزون وأهداف الجرد، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد محتوى مفهوم الأمثلية الإقتصادية لتسيير المخزون ومدى مساهمتها في حل مشكل المخزون وهدفت إلى

محاولة إيجاد الكيفية الناجحة لتسيير المخزون، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي واعتمدت على النماذج الرياضية وكذلك إعطاء إحصائيات اقتصادية وتحليلها، وفي الأخير توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج بالنسبة للجانب النظري عرف نظام تسيير المخزون تطورا هاما من مفهوم التسيير كما أن التسيير الأمثل للمخزون هو إيجاد توازن بين تكلفة الاحتفاظ بالمخزون من جهة وتكلفة الطلب عليه من جهة أخرى وبالنسبة للجانب التطبيقي الجرد بالمؤسسة يتم وفق القوانين المعمول بها بصفة منتظمة كل شهر ،بالإضافة إلى الجرد السنوي العام.

1-3- دراسة حسوني وردة، دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، التعرف على ماهية التقارير ومحتوياتها، وكذلك هدفت إلى توضيح العلاقة بين القيمة العادلة والتقارير المالية وبالتحديد القوائم المالية، قد تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على الافتراضات والأمثلة للتقريب إلى الواقع وفي الأخير توصل هذا الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تأثر التقارير المالية بالقيمة العادلة خاصة القوائم المالية. و كذا للقيمة العادلة دور كبير في معرفة الوضع المالي والحقيقي للمؤسسة سواء بالنسبة للسوق أو بالنسبة للمؤسسات المنافسة.

2- عرض المقالات والملتقيات المتعلقة بموضوع الدراسة

2-1- دراسة علي بوزيد هشام شلغام وفارس بن يدير، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة للبيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،مجلد06، العدد02، الهيئة التي نشرت هذه المجلة، جامعة قاصدي مرباح، مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، السنة2019.

هدفت الدراسة إلى معرفة عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الشق النظري والمنهج الاستقرائي في الشق التطبيقي وذلك من أجل مراجعة إشكالية الدراسة، وقد تم استخدام أداة الاستبانة كأداة رئيسية بالإضافة إلى أداة المقابلة كأداة المساعدة والتي طبقت على عينة مكونة من 106 فرد، وقد توصلت الدراسة إلى توجد أربع (4) عوائق رئيسية اتجاه تطبيق القيمة العادلة وهي وجود عوائق اقتصادية مثل عدم وجود سوق مالي نشط ، وجود عوائق قانونية كعدم مرونة هذه القوانين، عوائق ثقافية كنقص إدراك المجتمع المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية، وعوائق مهنية مثل عدم توفر المناخ الكافي لتطبيق القيمة العادلة.

2-2- دراسة بلعور سليمان وبن أودينة وحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية، الهيئة التي نشرت هذه المجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد2، جامعة غرداية كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية لولاية غرداية، الجزائر، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال موقع محاسبة القيمة العادلة ضمن التعليم المحاسبي، وكذا نظرة النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى جاهزية المؤسسات الإقتصادية والمنظمات المهنية المحاسبية في تطبيقها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة والبيئة المحاسبية الجزائرية والإشارة إلى مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن التعليم المحاسبي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق تطبيق مفهوم القيمة العادلة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الدراسات باللغة الأجنبية

يتضمن هذا المطلب مذكرة ومقالتين باللغة الأجنبية.

1- الأطروحات والمذكرات

1-1- Etude de kali Nassima, Les créances douteuses et leur impact sur le résultat et la situation financièr de l'entreprise, en vue d'obtention d'un diplome de master en sciences de gestion, faculté de science economiques commerciales et des sciences de gestion, université de abderrahmane mira, béjaia, alger,2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان المعالجة المحاسبية للمدينين المشكوك فيهم، ومن الناحية أخرى دراسة تأثير هذه المستحقات على البيانات المالية للميزانية المالية، وبيان دخل المركز المالي للشركة، تم استخدام المنهج التجريبي استنادا على وثائق التدريب المهني، وفي الأخير توصل الباحث في هذه الدراسة إلى الية تحليل مراحل معالجة الديون المعدومة وتأثيرها على النتيجة والوضع المالي داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا DIVIDUS CAPREF مما سمح له بمراقبة تسجيلات المبيعات على الائتمان بسبب الزيادة في الذمم المدينة التي وضعت الشركة تحت قيود عدم استرداد مطالبها ضد مختلف المدينين وتصنيف ديونها بأنها ديون مشكوك فيها والتي اتخذت فيما بعد الشخصية الغير القابلة للتحصيل من خلال توليد تأثيرات سلبية على وضع الشركة.

2- المقالات

2-1 study of Boumediene Youssef and Gherissi djihad, A pplying of Fair Value in Algerian Banks according to Financial Accounting System, Article inclus dans le Journal of Financial and Accounting Studies, Université de Shaheed Hama 2017.,Lakhdar, El-Oued, Algérie, Numéro 8

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس في المالية الجزائرية يمكن للنظام أن يأخذها بعين الاعتبار، على الرغم من اقتراح مفهوم القيمة العادلة كحل للانتقادات التي واجهتها في القياس المحاسبي بسبب استخدام أسس محاسبية مختلفة، خاصة التكلفة التاريخية كما ناقش الباحثون في الدراسة أهمية القياس المحاسبي وجهود المنظمات المهنية الدولية وهيئة المعايير خاصة مجلس المعايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية لضرورة اقتراح أساس القياس المحاسبي ووضع اللمسات الأخيرة على الانتقادات الموجهة لمهنة المحاسبة فيما يتعلق بالقياس، وافق المجلسان على اعتبار القيمة العادلة كمقياس محاسبي ذي صلة، على الرغم من الانتقادات الموجهة لها، توصل الباحثون إلى ضرورة النظر في التعديلات الأخيرة المتعلقة بالقيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية من قبل نظام المحاسبة المالية الجزائري، والتوصية بضمها له لجميع التحديثات التي تتعلق بالقيمة العادلة حتى لا يتم عزل الجزائريين من الاقتصاد العالمي الذي يبذل قصارى جهده لتصور القيمة العادلة كمقياس الأساس للتخلص من جميع انتقادات القياس المحاسبي.

2-2 study Mary E. Barth, Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts, email article mbarth@stanford.edu, Stanford University Journal, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد التقارير المالية، والخصائص النوعية للمعلومات المالية، وتعريفات حيث ركزت هذه الدراسة على القياس اللاحق للأصول والخصوم الخاصة بالفروع والاستنتاجات التي تكون في قياس القيمة عادلة أكثر اتساقا مع المفاهيم الموجودة في التكلفة التاريخية إما المعدلة أو الغير المعدلة على الرغم من أن التكلفة التاريخية غير المعدلة تتماشى مع بعض المفاهيم المعدلة إلى حد كبير. وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن قياس الموجودات والمطلوبات الفردية، يكون فيها قياس القيمة العادلة أكثر اتساقا مع هدف إعداد التقارير المالية والخصائص النوعية للتكلفة التاريخية، على الرغم من أن مصدر القلق الرئيسي هو مدى خلو القيمة العادلة من الخطأ.

المطلب الثالث: مقارنة بين دراسات محل البحث والدراسات السابقة

في هذا المطلب سنقوم بمقارنة كل من الدراسة السابقة مع الدراسة محل البحث من خلال استخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الجدول رقم (1): المقارنة بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة السابقة الأولى	**تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث والدراسة السابقة فيما يلي:** **الهدف:** الإطار المفاهمي للقيمة العادلة ومزايا استخدام القيمة العادلة. **الأدوات:** اعتمدت الدراسة محل البحث على مختلف المقالات والكتب المنشورة في المجلات العلمية وهذا ما اعتمدت عليه الدراسة السابقة. **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي	**تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث:** **مجتمع الدراسة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة بينما استهدفت الدراسة السابقة على أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة. **الطريقة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة حالة في حين استهدفت الدراسة السابقة دراسة مقارنة.
الدراسة السابقة الثانية	**تمثلت أوجه التشابه في:** **الطريقة:** اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة. **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي مع الاعتماد على الأسلوب التحليل والأسلوب الرياضي. **الأدوات:** اعتمدت على النماذج الرياضية، وكذلك إعطاء إحصائيات اقتصادية وتحليلها.	**برزت أوجه الاختلاف فيما يلي:** **مجتمع الدراسة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة بينما استهدفت الدراسة السابقة الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون. **الهدف:** هدفت الدراسة السابقة إلى محاولة تحديد محتوى مفهوم الأمثلية الإقتصادية لتسيير المخزون ومدى مساهمتها في حل مشكل المخزون وإيجاد الكيفية الناجحة لتسيير المخزون،

		اما الدراسة الحالية تهدف إلى كيفية الوصول الى القيمة العادلة للمخزون.
الدراسة السابقة الثالثة	**تمثلت أوجه التشابه في:** **الطريقة:** اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة. **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي. **الأدوات:** اعتمدت على الافتراضات والأمثلة للتقريب إلى الواقع. **الهدف:** هدفت كلتا الدراستين إلى بيان مفهوم القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، والتعرف على ماهية التقارير ومحتوياتها توضيح العلاقة بين القيمة العادلة والتقارير المالية.	**برزت أوجه الاختلاف فيما يلي:** **مجتمع الدراسة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة بينما استهدفت الدراسة السابقة دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية.
الدراسة السابقة الرابعة	**تمثلت أوجه التشابه في:** **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي.	**برزت أوجه الإختلاف فيما يلي:** **مجتمع الدراسة:** استهدفت الدراسة محل البحث إلى الوصول للقيمة العادلة للمخزون بينما استهدفت الدراسة السابقة على عوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية. **الهدف:** هدفت الدراسة محل البحث مفهوم القيمة العادلة وكذا أهمية الجرد الدوري للمخزون.في حين هدفت الدراسة السابقة القيمة العادلة ومعرفة عوائق تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية. **الطريقة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة حالة مؤسسة، أما الدراسة السابقة اعتمدت على وضع استبيان.

		الأدوات: اعتمدت الدراسة محل البحث على مختلف المقالات والكتب المنشورة في المجلات العلمية أما الدراسة السابقة فاعتمدت على أداة الاستبانة بالإضافة إلى أداة المقابلة.
الدراسة السابقة الخامسة	**تمثلت أوجه التشابه في:** **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي. **الطريقة:** اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة.	**برزت أوجه الاختلاف فيما يلي:** **مجتمع الدراسة:** استهدفت الدراسة محل البحث إلى الوصول للقيمة العادلة للمخزون بينما في حين استهدفت الدراسة السابقة القيمة العادلة ومختلف الصعوبات التي تواجه تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية. **الهدف:** هدفت الدراسة محل البحث مفهوم القيمة العادلة وكذا أهمية الجرد الدوري للمخزون. بينما هدفت الدراسة السابقة على صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية.
الدراسة السابقة السادسة	**تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث والدراسة السابقة فيما يلي:** **الأدوات:** كلن من الدراسة محل البحث وكذلك الدراسة السابقة اعتمدت على الكتب ووثائق التدريب المهني. **الطريقة:** اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة.	**تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث:** **مجتمع الدراسة:** استهدفت الدراسة السابقة إلى الديون المعدومة وتأثيرها على الربح والخسارة الوضع المالي للشركة أما دراسة محل البحث أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة للمخزون. **الهدف:** هدفت الدراسة السابقة المعالجة المحاسبية للمدينين المشكوك فيهم أما دراسة محل البحث استهدفت مفهوم القيمة العادلة وكذا أهمية الجرد الدوري للمخزون.

		المنهج: اعتمدت الدراسة السابقة المنهج التجريبي أما الدراسة محل البحث المنهج الوصفي.
الدراسة السابقة السابعة	**تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة محل البحث والدراسة السابقة فيما يلي:** **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي.	**تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة محل البحث:** **مجتمع الدراسة:** استهدفت الدراسة محل البحث على أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة للمخزون بينما استهدفت الدراسة السابقة تنوع القيمة العادلة في البنوك الجزائرية حسب نظام المحاسبة المالي. **الهدف:** هدفت الدراسة السابقة إلى التعريف بمفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس في المالية الجزائرية يمكن للنظام أن يأخذها بعين الاعتبار أما الدراسة محل البحث هدفت مفهوم القيمة العادلة وكذا أهمية الجرد الدوري للمخزون.
الدراسة السابقة الثامنة	**تمثلت أوجه التشابه في:** **المنهج:** اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي.	**برزت أوجه الاختلاف فيما يلي:** **الطريقة:** اعتمدت الدراسة السابقة وثيقة الاستبيان كطريقة للدراسة في حين اعتمدت الدراسة محل البحث على دراسة حالة. **الهدف:** تهدف الدراسة السابقة إلى إعداد التقارير المالية، بينما الدراسة الحالية تهدف إلى كيفية الوصول إلى القيمة العادلة للمخزون. **مجتمع الدراسة:** اعتمدت الدراسة محل البحث على أهمية الجرد الدوري في الوصول إلى القيمة العادلة بينما استهدفت الدراسة السابقة القياس في التقارير المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

بناءًا على الدراسات السابقة ونتائجها يمكن القول أن جميع هذه الدراسات في تكامل وانسجام إذ ركز بعضها على القيمة العادلة والبعض الآخر على جرد المخزون ومنه ما يمكن استخلاص ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وهي أهمية الجرد الدوري للوصول إلى القيمة العادلة للمخزون وإسقاطه على مؤسسة صناعية لمعرفة مدى اهتمامها بتطبيق القيمة العادلة.

خلاصة الفصل الأول

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن القيمة العادلة هي مقياس لمعرفة وضع الأصول والالتزامات الوحدة الإقتصادية، بإعتبارها فرضية للوصول للمخزون الحالي للمؤسسة، كما تم التطرق أيضا إلى أن المخزون أصول محازة للبيع وتنقسم إلى عدة أنواع وتتعدى بحسب نشاط المؤسسة، ومن أجل تحديد وتقييم المخزونات بالمخازن لابد من القيام بالجرد حيث يعتبر وسيلة أساسية لمراجعة كميات المخزون من الأصناف المختلفة التي تتم بطريقة منتظمة أو بين فترة وأخرى، والوصول إلى المساواة بين الأرصدة المحاسبة والقيم الموجودة فعلا.

الفصل الثاني
واقع الجرد الدوري للمخزون كأداة لقياس القيمة العادلة في مؤسسة
BATIMETAL-MONTAG

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية للجرد الدوري والقيمة العادلة من حيث ماهيته ومقوماته، وكذا نظرة حلول المخزون وماهيته، ولتأكيد هذا المنطق سيتم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للانجازات الصناعية والتركيب BATIMETAL–MONTAG بولاية عين الدفلى وذلك لاختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي حيث تعتبر الدراسة الميدانية للتأكد من صحة الجانب النظري، لأنه المجال الذي يمكن الباحث من خلال النزول للواقع وكشف الحقائق وجمع المعلومات حول الموضوع والوصول إلى نتائج بعد تحليلها والتي تتمكنها من خللها لتأكد مدى صحة الفروض، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول خصص لتقديم المؤسسة الوطنية للانجازات الصناعية والتركيب BATIMETAL–MONTAG حيث تم استعراض أهم المعلومات حولها وكذا طريقة جمع المعلومات، أما المبحث الثاني سيتم التطرق فيه إلى عرض وتحليل القوائم المالية وتبيان آلية جرد المخزون في مؤسسة BATIMETAL–MONTAG.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للانجازات الصناعية والتركيب –BATIMETAL MONTAG

تعتبر المؤسسات الصناعية والتركيب من أهم المؤسسات الصناعية المساهمة في بناء اقتصاد الدولة العام، تعد أحد الدعائم التي يرتكز عليها القطاع الاقتصادي، حيث يعتبر الحديد مادتها الخام التي يعتمد عليه في مختلف نشاطاتها ومحور مشاريعها المنجزة، ومن هذا تبرز أهمية الحديد لدى الجميع على الرغم مضاره.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الوطنية BATIMETAL–MONTAG

في صلب إعادة الهيكلة الاقتصادية BATIMETAL–MONTAG تعود أصول الشركة التي نفذت في الجزائر بعد الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي شأنها شأن غيرها من الشركات الأخرى بالبلد ففي سنة 1968: تم إنشاء الجمعية الوطنية للحديد METAL–SN التي كانت تدعى ب DERAFOUR نسبة إلى الفرنسي ديرا فور إذ كانت شركة تعمل عبر كامل تراب الوطني، في سنة 1983: BATIMETAL–ECE إلى شركة SPA من خلال الحكم الذاتي للمؤسسة الجزائرية، وفي سنة 1992: إعادة الهيكلة اللامركزية BATEMETAL،

1997: انقسامات في BATIMETAL وإنشاء BATIRIM الفرعية وفي سنة 2012 تغير اسمها إلى BATIRIM برأس مال مسجل ب10 مليون دينار.

1- نشأة مؤسسة BATIMETAL–MONTAG

تعتبر مؤسسة عمومية ظهرت إثر هيكلة METAL–SN 1983 مقرها بعين الدفلى علما أنها الشركة الأم التي تفرعت منها BATIMETAL–MONTAG تكمن مهام المؤسسة فيما يلي:

- المساهمة في التنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- ضمان جودة وطرق عالية في مجال في مجال الإنجازات الحديدية؛
- تطوير وتعديل طرق إنجاز البناءات الحديدية تماشيا مع التطور الحاصل في العالم لإرضاء زبائنها؛
- تحقيق وتوفير أحسن الإنجازات.

2- هيكلة المؤسسة BATIMETAL–MONTAG

في سنة 1983 إثر دخول ميدان الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، ومن أجل تنمية مؤسستها قامت الحكومة بإعادة هيكلة بعض المؤسسات الكبرى من بينها BATIMETAL–MONTAG.

الشكل(1-1): المخطط الهيكلي لمؤسسة BATIMETAL-MONTAG

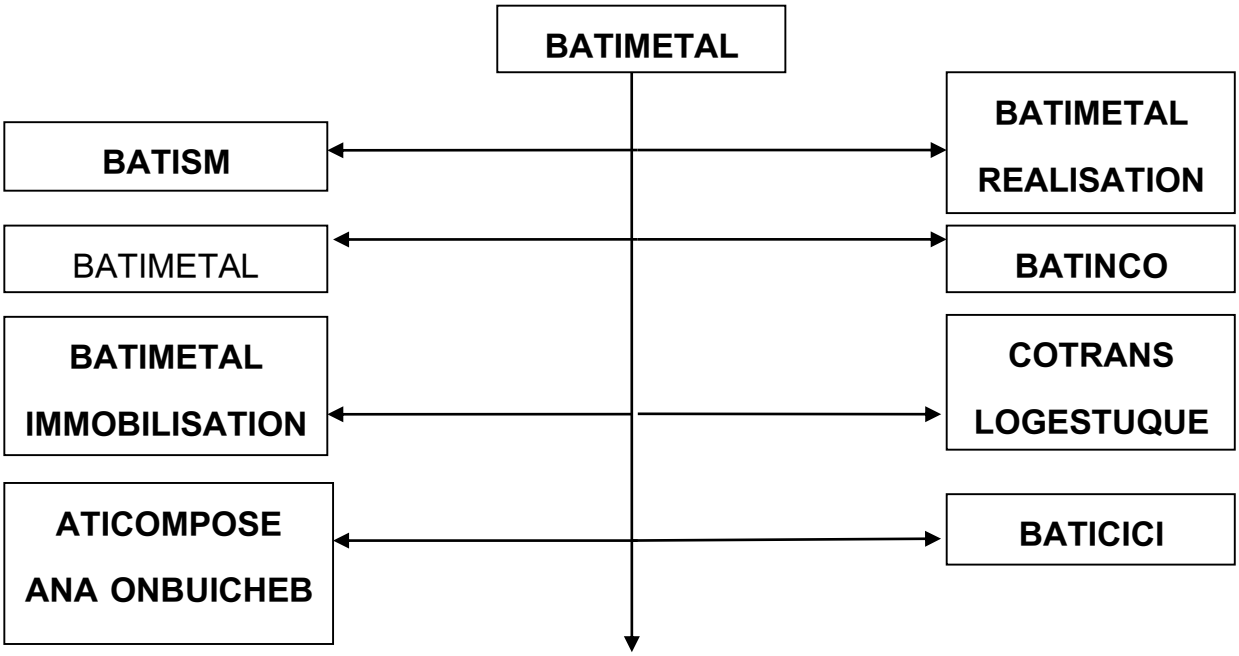

المصدر: مصلحة المستخدمين لمؤسسة الإنجازات الصناعية والتركيب.

حيث تفرعت باتيميتال إلى batisim للحديد ثم إلى batimetalrealisation للاستعمالات ثم batiment للإنتاج والتركيب، ثم إلى immobilisation كتثبيتات عينية ومعنوية.

3- تعريف مؤسسة BATIMETAL-MONTAG

تعتبر من بين مجمع الانجازات الصناعية والتركيب BATIMETAL-MONTAG. اذ تعد احدى الشركات التابعة للمجموعة الصناعية batimital حقيبة نظام الافضليات المعمم، أنشئت في 29 أكتوبر 1997، حيث يبلغ رأسمالها 230.000.00دج، وهي تختص في التركيب والصيانة في حد ذاتها نتيجة -SNMETAL، وقد تثبتت كمؤسسة أعمال التركيب تضم 298 عاملا مصنفين إلى:

- المسيرين؛
- الإطارات؛
- أعوان التنفيذ.

4- الموقع الجغرافي BATIMETAL-MONTAG

تقع مؤسسة باتيميتال BATIMETAL-MONTAG بالمنطقة الصناعية لولاية عين الدفلى، حيث تبعد عن العاصمة ب 150كلم غربا ويحدها من الشمال السكة الحديدية ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 04 وعلى ضواحيها من شركات SIM.ENIEM.ALCAHYDE.SNVI.

5- نشاطات ومشاريع مؤسسة BATIMETAL-MONTAG

سوف يتم التطرق إلى أهم نشاطات والمشاريع التي قامت بها المؤسسة

أ- نشاطات مؤسسة BATIMETAL-MONTAGE: وتتمثل في:

- تجميع الهياكل المعدنية، تأطير الصلب، معدات التدفئة، صهاريج...الخ؛
- صيانة صناعية، تجديد الهياكل المعدنية والممرات والخزانات ولأنابيب؛
- حماية السطح، تطبيق أنواع الطلاء، الغطاء؛
- مراقبة واختيار التصوير الإشعاعي، الاختبار الهيدروليكي، عمليات المسح الطبوغرافية؛
- تركيب معدات النقلات. جميع الفضلات المعدنية، الرافعات، أجهزة التبريد وآلات صناعية، أبراج الضغط العالي وأبراج الاتصالات.

ب- مشاريع مؤسسة BATIMETAL-MONTAG

- صيانة حظائر الطائرات الجوية (الجزائر بوفاريك)؛
- صيانة الورش؛
- خزانات مختلفة 500 حتى 50000م (خزانات البترول)؛
- قاعات رياضية في العديد من الولايات؛
- صيانة بمحطة توليد الكهرباء، سونطراك؛
- خزانات مسبك EWF الجزائر العاصمة؛
- تحديد الحجر SIDER؛
- سوناطراك الجنوبية حظائر وورش عمل.

6- الموارد البشرية BATIMETAL-MONTAG

في نهاية ديسمبر 2012 بلغت القوة العاملة للمؤسسة 251 عامل ذوي كفاءات مهنية برتب ومستويات مختلفة كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

جدول رقم(2): تعداد الموظفين بالمؤسسة سنة2019

البيان	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع
مسيرين	316	02	318
إطارات	59	09	68
أعوان التنفيذ	38	02	40

المصدر: مصلحة المستخدمين لمؤسسة الانجازات الصناعية والتركيب.

يوضح الجدول أعلاه الموظفين في للمؤسسة سنة 2019 حيث يبلغ عدد العمال الإجمالي 426 تتوزع كما يلي عدد العمال المسيرين يبلغ عددهم عامل318 أما إطارات المؤسسة فإنهم يبلغون 68عامل، وأعوان التنفيذ 40عامل.

جدول رقم(3): تعداد العمال الدائمين بالمؤسسة سنة 2019

البيان	عدد الذكور	عدد الإناث
إطارات	07	–
مسيرين	01	01
أعوان تنفيذ	71	–
المجموع	80	01

المصدر: مصلحة المستخدمين لمؤسسة الانجازات الصناعية والتركيب.

يوضح الجدول أعلاه عدد الموظفين الدائمين في المؤسسة يبلغ 81 عامل دائم تنقسم إلى 07إطارات و02 مسيرين كما بلغ عدد أعوان التنفيذ 71 عامل.

جدول رقم (4): تعداد العمال المؤقتين بالمؤسسة سنة 2019

الجنس / الصنف	عدد الذكور	عدد الإناث
إطارات	09	–
مسيرين	28	04
أعوان التنفيذ	170	03
المجموع	207	07

المصدر : مديرية الإدارة العامة للمؤسسة .

يلاحظ من خلال الجداول الثلاث أن المؤسسة لديها تنويع من حيث تعداد الموظفين، وكذا العمال المؤقتين والدائمين، نستنتج أن المؤسسة في وضعية جيدة من حيث التوزيع الجيد لمواردها البشرية.

المطلب الثاني: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة,

تعتبر المؤسسة الوطنية الإنجازات الصناعية والتركيب من أهم المؤسسات الوطنية إذ يتم شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي:

1- المديرية العامة:

تعتبر أعلى هيئة في السلم الإداري للمؤسسة حيث تتفرع إلى

- ✓ **المدير:** يعتبر المسؤول الأول كونه يشرف على كافة المشاريع والإنجازات في المؤسسة.
- ✓ **نائب المدير:** هو الذي ينوب ويشرف على المؤسسة في غياب المدير.
- ✓ **الأمانة:** دورها الائتمان على مصالح المدير وعلى المؤسسة ككل.
- ✓ **المساعدة القانونية:** مهمتها مراقبة عقود العمل للعمال والتي تبرم مع الزبائن.

2 – المديريات وتنقسم بدورها إلى أربع مديريات وهي كالآتي:

2-1- مديرية الموارد البشرية: عملها الإداري يتعلق بالأمور القانونية الخاصة بالمستخدمين في تغيير رأس مال بشري لا يستغنى عنه في تسير النظام الداخلي، المكلف بهذه المديرية هو رئيس الدائرة العامة تتألف من مصلحتين:

2-1-1- مصلحة الموارد البشرية: تنقسم بدورها إلى أربع (4) فروع:

فرع المستخدمين: يتمثل دور المسؤول عن هذا الفرع فيما يلي

- دراسة الملفات الإدارية المتعلقة بالعمال؛
- تطبيق قواعد وقوانين النظام بالعمال؛
- المتابعة المستمرة للسيرة المهنية للعمال.

فرع الأجر: عمله متعلق بأجور ورواتب العمال له علاقة بكل فرع المستخدمين والفرع الاجتماعي.

الفرع الاجتماعي: يدرس العلاقات والحالات الاجتماعية للعاملين إذ كان سابقا له علاقة بصندوق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد.

فرع الأمن: يشرف على أعوان الأمن الذين يسهرون على تحقيق الأمن الداخلي للمؤسسة.

2-1-2- مصلحة الوسائل العامة: تتكون من فرعين:

- ✓ **فرع النقل:** خاص بنقل عمال المؤسسة.
- ✓ **فرع النظافة والخدمات:** يهتم بتقديم الخدمات للمؤسسة .

2-2- مديرية الانجازات: تتفرع إلى:

دائرة الانجازات: هي المكلفة بانجاز وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها وترتيب كافة اللوازم ولدراسة المشاريع تعتمد على الدراسات التقنية.

دائرة الصيانة: تلعب دورا هاما في المؤسسة والمتمثل في تصليح الأجهزة الموجودة ب ورشات التصنيع وصيانة كافة الوسائل به.

- ✓ ورشة صيانة الوسائل المتنقلة؛
- ✓ ورشة الصيانة الميكانيكية؛
- ✓ ورشة الصيانة الكهربائية.

2-3- مديرية التجارة: وهي التي تقوم بعرض المشروع على الزبائن وتضم:

- ✓ مصلحة الفاتورة: وهي التي تقوم بإعداد الفاتورة المتعلقة بلوازم المشاريع.
- ✓ مصلحة الإرسال: تقوم بوضع مخططات للمشاريع وتحرص على سلامتها إلى أن تسلم لأصحابه.

2-4- مديرية المالية والمحاسبة :

تتكون هذه المصلحة من:

- ✓ **مصلحة المالية:** تقوم بدفع مستحقات الموردين وتحصيل المبالغ المالية من الزبائن، كما أنها تستقبل الفواتير، ملخص الحسابات، طرق الدفع.
- ✓ **مصلحة المحاسبة:** تقوم بتسجيل مختلف العمليات المحاسبية ومراقبة الوثائق والتأكد من صحتها، تساعد في إعداد الميزانية وترتب وتأكد على حفظ الوثائق المحاسبية.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتال خلال سنة 2018

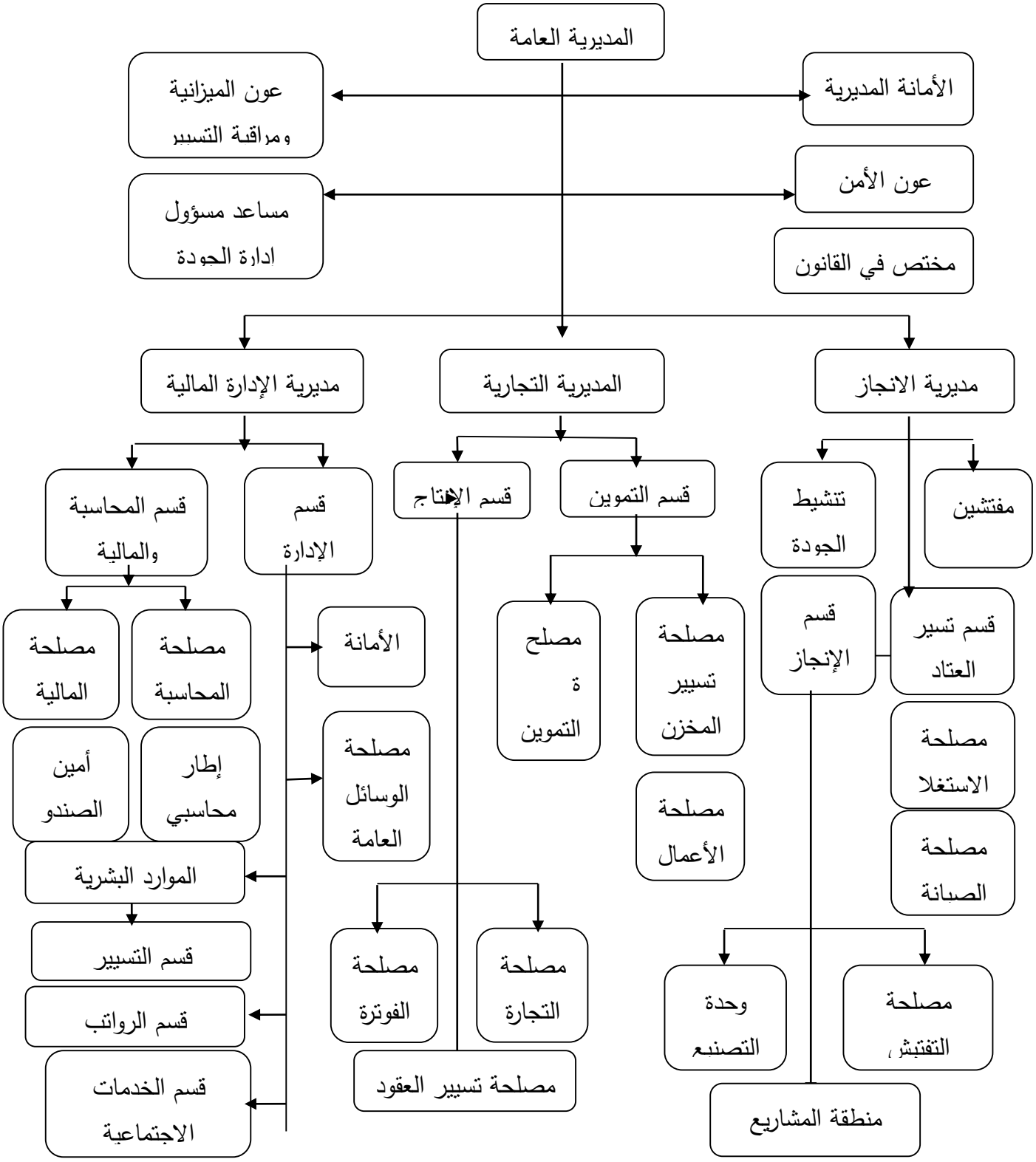

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: طريقة وأدوات جمع المعلومات

تختلف طريقة وأدوات جمع المعلومات حسب طبيعة موضوع الدراسة والمنهج والأسلوب المتبع ومجتمع الدراسة.

أولا: طريقة جمع المعلومات

هناك نوعان من المعلومات التي يتم جمعها: معلومات رئيسية، ومعلومات ثانوية.

1- المعلومات رئيسية: تم الحصول على معلومات أساسية من مصلحة المالية والمحاسبة المتمثلة في الميزانيات، أما جدول الجرد وحركة المخزون تحصلنا عليها من قبل رئيس المخزن.

2- المعلومات ثانوية: تم الحصول على جملة من المعلومات التي تخص الموضوع من طرف عمال المؤسسة بالإضافة إلى الاعتماد على المذكرات ومساعدة الزملاء .

ثانيا: أدوات الدراسة

1- الجداول: تم الاعتماد أساسا على الميزانية السنوية وحركة المخزون وجرد المخزونات.

المبحث الثاني:عرض وتحليل القوائم المالية وتبيان آلية جرد المخزون في مؤسسة BATIMETAL-MONTAG

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض الميزانيات السنوية وكذا حركة المخزون وتحليل جدول الجرد.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية : سنقوم بعرض القوائم المالية التي تتمثل في ميزانيات المؤسسة للسنوات الثلاث (03) الأخيرة.

الجدول رقم(5) عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
تثبيتات معنوية	335750.00	الأموال الخاصة	1160924573.85
تثبيتات عينية	2370146488.56	خصوم غير جارية	1439360130.31
تثبيتات مالية	10136900.90		
مجموع الأصول غير الجارية	2380619139.46	مجموع الأموال الدائمة	2600284704.16

الأصول الجارية		**خصوم جارية**	
مخزونات	488031877.37	ديون قصيرة عادية	1227272710.10
حقوق	914695498.19	خزينة الخصوم	-
خزينة الأصول	44210899.24		
مجموع الأصول الجارية	1446938274.80	مجموع الخصوم الجارية	1227272710.10
مجموع الأصول	3827557414 .26	**مجموع الخصوم**	3827557414.26

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المفصلة.

يلاحظ من الميزانية المختصرة لسنة 2017 أن نسبة الأصول الجارية تمثل 37.50 % من مجموع الأصول. حيث تشكل نسبة المخزونات 33.72% من مجموع الأصول الجارية، وتمثل ما نسبته 12.75% من مجموع الأصول.

الجدول رقم(6) عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
تثبيتات معنوية	276500.00	الأموال الخاصة	1146247801.19
تثبيتات عينية	2247411270.79	خصوم غير جارية	1444668878.69
تثبيتات مالية	11731653.09		
مجموع الأصول غير الجارية	2259419423.88	مجموع الأموال الدائمة	2590916679.88
الأصول الجارية		**خصوم جارية**	
مخزونات	608217413.10	ديون قصيرة عادية	1374661818.00
حقوق	1064348671.85	خزينة الخصوم	-
خزينة الأصول	33592989.05		
مجموع الأصول الجارية	1706159074.00	مجموع الخصوم الجارية	1374661818.00
مجموع الأصول	3965578497.88	**مجموع الخصوم**	3965578497.88

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المفصلة.

يلاحظ من الميزانية المختصرة لسنة 2018 أن نسبة الأصول الجارية تمثل 43.02 % من مجموع الأصول، حيث تشكل نسبة المخزونات 35.64% من مجموع الأصول الجارية، وتمثل ما نسبته 15.33% من مجموع الأصول.

الجدول رقم(07) عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		**الأموال الدائمة**	
تثبيتات معنوية	217250.00	الأموال الخاصة	1134947031.43
تثبيتات عينية	2150153713.59	خصوم غير جارية	1424544912.26
تثبيتات مالية	14626216.78		
مجموع الأصول غير الجارية	2164997180.37	مجموع الأموال الدائمة	2559491943.69
الأصول الجارية		**خصوم جارية**	
مخزونات	559682130.73	ديون قصيرة عادية	1437995282.01
حقوق	1254333266.3	خزينة الخصوم	-
خزينة الأصول	18474648.30		
مجموع الأصول الجارية	1832490045.33	مجموع الخصوم الجارية	1437995282.01
مجموع الأصول	3997487225.70	**مجموع الخصوم**	3997487225.70

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المفصلة.

يلاحظ من الميزانية المختصرة لسنة 2019 أن نسبة الأصول الجارية تمثل 45.84 % من مجموع الأصول، حيث تشكل نسبة المخزونات 30.54% من مجموع الأصول الجارية، وتمثل ما نسبته 14.00% من مجموع الأصول.

يتبين من خلال الميزانيات السابقة أن مجموع الأصول يتزايد من سنة لأخرى حيث من سنة 2017 – 2018 زادت بمبلغ 259220800 دج وبنسبة 05.52% ، ومن سنة 2018–2019 زادت بمبلغ 1263300971دج وبنسبة 02.83% ، أما المخزونات من الأصول الجارية زادت في سنتي 2017 – 2018 بمبلغ 120185535.8 دج وبنسبة 1.92 % ، أما في سنة 2018–2019 إنخفظت بمبلغ 48535282.4 دج ونسبة انخفاضها 5.1% ،أما المخزونات من مجموع الأصول في سنة 2017–2018 زادت بنسبة 2.58% أما سنة 2018–2019 ف إنخفظت بنسبة 1.3%

المطلب الثاني: عرض حركة مخزون وطريقة الجرد

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى حركة المخزون وأنواع المخزون وطريقة الجرد

1- حركة المخزون: سوف يتم التطرق إلى حركة المخزون وكذا تذبذبه في مؤسسة BATIMETAL-MONTAG للسنوات الثلاثة (03) المتمثلة في 2017-2018-2019 في الجداول التالية:

الجدول رقم (08) حركة المخزون لسنة 2017

العنوان	رصيد بداية المدة	التحركات خلال الفترة		رصيد أخر المدة
		التدفق	الدين	
مخزون البضائع				
المواد واللوازم	22518510.18	80370247.50	73236272.63	22518510.18
اللوازم الأخرى	25237161.72	16716453.50	18475346.46	25237161.72
الإنتاج المميز للسلع	383595483.50	836746016.59	783652553.92	383595483.50
تقدم الخدمات في العمل				
مخزون المنتجات				
مخزون الأصول الثابتة				
المخزونات الخارجية	4074306.38		4074306.38	4074306.38
المجموع	435425461.78	933832717.59	879438479.39	435425461.78

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

الجدول رقم (09) تذبذب المخزون لسنة 2017

التدفق	الدين	رصيد أخر المدة	
		المدين	الدائن
783652553.92	836746016.59		53093462.67

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

كان رصيد أول المدة من المواد واللوازم بقيمة 22518510.18 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 80370247.50 ودين بقيمة 73236272.63 في حين كان رصيدها في آخر المدة 22518510.18 ومنه فإن هذه المؤسسة تحافظ على المخزون.

سجل رصيد أول المدة من اللوازم الأخرى بقيمة 25237161.72 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 16716453.50 ودين بقيمة 18475346.46 في حين كان رصيدها في آخر المدة 25237161.72 ومنه فإن هذه المؤسسة تحافظ على المخزون.

إن رصيد أول المدة من الإنتاج المميز للسلع بقيمة 383595483.50 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 836746016.59 ودين بقيمة 783652553.92 وكان رصيدها في آخر 383595483.50 ومنه فإن هذه المؤسسة تحافظ على المخزون.

سجل رصيد أول المدة من المخزونات الخارجية بقيمة 4074306.38 و استخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة دين بقيمة 4074306.38 في حين كان رصيدها في آخر 4074306.38 ومنه فإن هذه المؤسسة تحافظ على المخزون.

الجدول رقم (10) حركة المخزون لسنة 2018

العنوان	رصيد بداية المدة	التحركات خلال الفترة		رصيد أخر المدة
		التدفق	الدين	
مخزون البضائع				
المواد واللوازم	29652485.05	175777607.77	167982937.28	37447155.54
اللوازم الأخرى	23478268.77	20387304.11	20875754.77	22989818.11
الإنتاج المميز للسلع	436688946.17	549568262.07	436688946.17	549568262.07
تقدم الخدمات في العمل				
مخزون المنتجات				
مخزون الأصول الثابتة				
المخزونات الخارجية				
المجموع	489819699.99	745733173.95	625547638.22	610005235.72

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

كان رصيد أول المدة من المواد واللوازم بقيمة 29652485.05 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 175777607.77 ودين بقيمة 167982937.28 وكان رصيدها في آخر المدة 37447155.54.

سجل رصيد أول المدة من اللوازم الأخرى بقيمة 23478268.77 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 20387304.11 ودين بقيمة 20875754.77 في حين كان رصيدها في آخر المدة 22989818.11.

إن رصيد أول المدة من الإنتاج المميز للسلع بقيمة 436688946.17 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 549568262.07 ودين بقيمة 436688946.17 في حين كان رصيدها في آخر 549568262.07.

الجدول رقم (11) حركة المخزون لسنة 2019

العنوان	رصيد بداية المدة	التحركات خلال الفترة		رصيد أخر المدة
		التدفق	الدين	
مخزون البضائع				
المواد واللوازم	37447155.54	71716524.24	88482094.48	20681585.46
اللوازم الأخرى	22989818.11	19631847.48	26656307.64	15965357.95
الإنتاج المميز للسلع	549568262.07	524823009.94	549568262.07	524823009.94
تقدم الخدمات في العمل				
مخزون المنتجات				
مخزون الأصول الثابتة				
المخزونات الخارجية				
المجموع	610005235.72	616171381.82	664706664.19	561469953.35

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

الجدول رقم (12) تذبذب المخزون لسنة 2019

التدفق	الدين	رصيد أخر المدة	
		المدين	الدائن
549568262.07	524823009.94	24745252.13	

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

سجل رصيد أول المدة من المواد واللوازم بقيمة 37447155.54 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 71716524.24 ودين بقيمة 88482094.48 في حين كان في آخر المدة 20681585.46.

كان رصيد أول المدة من اللوازم الأخرى بقيمة 22989818.11 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 19631847.48 ودين بقيمة 26656307.64 وكان رصيدها في آخر المدة 15965357.95.

إن رصيد أول المدة من الإنتاج المميز للسلع بقيمة 549568262.07 واستخدمت المؤسسة التحركات خلال الفترة تدفق بقيمة 524823009.94 ودين بقيمة 549568262.07 وكان في آخر المدة 524823009.94.

2- أنواع المخزون: بعض أنواع المخزونات الموجودة بالمؤسسة مع الترميز الخاص بها:

- RIVERTS P/GRUE TG 500 REF 360-700-21500 ANNABA
- PORTE CHARBON REF 23185-99010 ANNABA
- Bague de retenu réf 914-110-14000
- DISQUE A MEULER 1806
- DISQUE A BOIS DIAM 230
- PINCE DE MONTAGE
- COLLIER A SERTIR 9/16033032
- VIS 6.3 . 50
- BOULON M16 . 45 (8.8) AVEC ECR
- RONDELLE DIAM 20 HR DIN 6916
- COUDE PVC DIAM 200/90
- CLE A PIPE N°25
- CLE A PIPE BROCHE N°21
- PINCE DE MASSE G.M
- PORTE ELECTRODE
- ALESOIRE AR QUEU CONIQUE DM 27 ANNABA

3- جرد المخزون: تعتمد المؤسسة على الجرد السنوي للمواد الأولية مرة في السنة والتسجيل يكون بالكميات والتقييم يتم بالتكاليف الحقيقية (FIFO)

يتم تحديد المخزون بالطريقة التالية:

مخزون أول المدة + المدخلات= مخزون ثاني المدة + المخرجات والذي يصبح مخزون أول المدة للسنة المقبلة بالنسبة للمواد الأولية،و مخزون أول المدة للسنة المقبلة بالنسبة للمواد تامة الصنع .

جدول رقم (13) الجرد المادي للمخزونات لسنة 2019

التسمية	الكمية المتوقعة	الكمية الحقيقة	الفرق	سعر الوحدة	القيمة المتوقعة	القيمة الحقيقة	قيمة الانحراف
RIVERTS P/GRUE TG 500 REF 360-700-21500 ANNABA	1.000	8.000	7.000	8.5000	8.50	68.00	59.50
PORTE CHARBON REF 23185-99010 ANNABA	3.000	4.000	1.000	42.5000	127.50	170.00	42.50
Bague de retenu ref 914-110-14000	2.000	4.000	2.000	50.0000	100.00	200.00	100.00
DISQUE A MEULER 1806	257.000	262.000	5.000	194.1525	49897.19	50867.96	970.77
DISQUE A BOIS DIAM 230	2.000	4.000	2.000	735.0000	1470.00	2940.00	1470.00
PINCE DE MONTAGE	1.000	5.000	4.000	16.5000	16.50	82.50	66.00
COLLIER A SERTIR 9/16033032	52.000	108.000	56.000	4.4800	232.96	483.84	250.88
VIS 6.3 . 50	0.000	30.000	30.000	7.5000	0.00	225.00	225.00
BOULON M16 . 45 (8.8) AVEC ECR	201.000	210.000	9.000	38.1168	7661.48	8004.53	343.05
RONDELLE DIAM 20 HR DIN 6916	4668.000	4748.000	80.000	17.2100	80336.28	81713.08	1376.80
COUDE PVC DIAM 200/90	1.000	4.000	3.000	849.96000	849.96	3399.84	2549.88
CLE A PIPE N°25	24.000	28.000	4.000	42.2800	1014.72	1183.84	169.12
CLE A PIPE BROCHE N°21	188.000	190.000	2.000	25.2500	4747.00	4797.50	50.50
PINCE DE MASSE G.M	14.000	15.000	1.000	1178.1271	16493.78	17671.91	1178.13
PORTE ELECTRODE	17.000	18.000	1.000	993.2535	16885.31	17878.56	993.25
ALESOIRE AR QUEU CONIQUE DM 27 ANNABA	2.000	4.000	2.000	88.8800	177.76	355.52	177.76
					180018.94		10023.14
				TOTAUX		190042.08	0.00

المصدر: وثيقة رسمية من المؤسسة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الكمية المتوقعة للمنتوج RIVERTS P/GRUE TG 500 REF 360-21500-700 بلغت 1.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 8.000، أما القيمة المتوقعة 8.50 والقيمة الحقيقية قد بلغت 68.00 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 59.50 هذا دليل على أن الانحراف موجب.

في حين المنتوج PORTE CHARBON REF 23185-99010 بلغت الكمية المتوقعة له 3.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 4.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 127.50 والقيمة الحقيقية قد بلغت 170.00 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 42.50 هذا دليل أن الانحراف موجب.

كما أن المنتوج Bague de retenu réf 914-110-14000 بلغت الكمية المتوقعة له 2.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 4.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 100.00 والقيمة الحقيقية قد بلغت 200.00 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 100.00 هذا دليل أن الانحراف موجب.

يظهر لنا المنتوج DISQUE A MEULER 1806 بلغت الكمية المتوقعة له 257.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 262.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 49897.19 والقيمة الحقيقية قد بلغت 50867.96يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 970.77 هذا دليل أن الانحراف موجب.

أما بالنسبة للمنتوج DISQUE A BOIS DIAM 230 بلغت الكمية المتوقعة له 3.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 2.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 1470.00 والقيمة الحقيقية قد بلغت 2940.00 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 1470.00 هذا دليل أن الانحراف موجب.

في حين المنتوج PINCE DE MONTAGE بلغت الكمية المتوقعة له 1.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 5.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 16.50 والقيمة الحقيقية قد بلغت 82.50 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 66.00 هذا دليل أن الانحراف موجب.

تغير المنتوج COLLIER A SERTIR 9/16033032 حيث بلغت الكمية المتوقعة له 52.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 108.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 232.96 والقيمة الحقيقية قد بلغت 483.84 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 250.88 هذا دليل أن الانحراف موجب.

أما بالنسبة للمنتوج VIS 6.3 . 50 بلغت الكمية المتوقعة له 0.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 30.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 0.00 والقيمة الحقيقية قد بلغت 255.00 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 255.00 هذا دليل أن الانحراف موجب.

في حين أن المنتوج BOULON M16 . 45 (8.8) AVEC ECR بلغت الكمية المتوقعة له 201.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 201.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 7661.48 والقيمة الحقيقية قد بلغت 8004.53 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 343.05 هذا دليل أن الانحراف موجب.

يظهر لنا المنتوج RONDELLE DIAM 20 HR DIN 6916 بلغت الكمية المتوقعة له 4668.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 4748.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 80336.28 والقيمة الحقيقية قد بلغت 81713.08 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 1376.80هذا دليل أن الانحراف موجب.

يلاحظ أن المنتوج COUDE PVC DIAM 200/90 بلغت الكمية المتوقعة له 1.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 4.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 849.96 والقيمة الحقيقية قد بلغت 3399.84 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 2549.88 هذا دليل أن الانحراف موجب.

أما بالنسبة للمنتوج CLE A PIPE N°25 بلغت الكمية المتوقعة له 24.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 28.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 1014.72 والقيمة الحقيقية قد بلغت 1183.84 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 169.12 هذا دليل أن الانحراف موجب.

تغير المنتوج CLE A PIPE BROCHE N°21 بلغت الكمية المتوقعة له 188.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 190.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 4747.00 والقيمة الحقيقية قد بلغت 4797.50 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 50.50 هذا دليل أن الانحراف موجب.

حيث أن المنتوج PINCE DE MASSE G.M بلغت الكمية المتوقعة له 14.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 15.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 16493.78 والقيمة الحقيقية قد بلغت 17671.91 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 1178.13 هذا دليل أن الانحراف موجب.

يظهر لنا المنتوج PORTE ELECTRODE بلغت الكمية المتوقعة له 17.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 18.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 16885.31 والقيمة الحقيقية قد بلغت 17878.56 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 993.25 هذا دليل أن الانحراف موجب.

يلاحظ أن المنتوج ALESOIRE AR QUEU CONIQUE DM 27 ANNABA بلغت الكمية المتوقعة له 2.000 وكانت أقل من الكمية الحقيقية 4.000، أما القيمة المتوقعة بلغت 177.76 والقيمة الحقيقية قد بلغت 355.52 يعني أن الأسعار ارتفعت بقيمة 177.76هذا دليل أن الانحراف موجب.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

بعد تحليل وتفسير النتائج يتضح ما يلي:

الفرضية القائلة " توجد عدة إجراءات تنظيمية للقيام بعملية الجرد من شأنها إنجاح العملية والنظام المحاسبي المالي أعطى حرية اختيار نوع الجرد المتبع للمخزون" صحيحة، يعد الجرد من أهم الأساليب والطرق المستخدمة في الرقابة على المخزون حيث أن النظام المحاسبي المالي أعطى حرية الاختيار للمحاسب باختبار نوع الجرد سواء السنوي أو الدوري فاهو يهدف إلى مطابقة الواقع من المخازن مع ما هو مسجل في السجلات أي التأكد من صحة العمليات المحاسبية واكتشاف الزيادة والنقصان ومعرفة أسباب عدم التطابق إن وجد وكشف الانحرافات والأخطاء والقيام بتصحيحها ومحاسبة المسؤولين بالحفاظ على أصول المؤسسة من السرقة والإهمال والقصور والحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية وموضوعية تامة.

الفرضية القائلة " توجد عدة مداخل لقياس القيمة العادلة من بينها تقييم المؤسسة وكذلك الجرد بالنسبة للمخزون"

صحيحة، بعد العرض النظري تأكدنا بأن للقيمة العادلة عدة أدوات لقياسها والتي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تقييم القوائم المالية لها المتمثلة في الميزانيات وجداول الجرد.

الفرضية القائلة " قياس الجرد الدوري للمخزونات بواسطة القيمة السوقية الآنية يسمح بتحقيق القيمة العادلة" خطأ، إن في الجانب التطبيقي يلاحظ أن المؤسسة تعتمد على أسلوب التكلفة التاريخية لعدم إلزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية.

بعد الدراسة النظرية والميدانية واختبار الفرضيات يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تقول " **كيف يساهم الجرد الدوري في بناء قيمة عادلة للمخزون**".

إن الجرد الدوري مع تقييم المخزون يعطينا القيمة العادلة للمخزون الحالي، باعتبار القيمة العادلة مقياس لمعرفة وضع الأصول والالتزامات المؤسسة، فعند اعتمادها يمكن معرفة الوضع المالي والحقيقي لمخزون المؤسسة في السوق، للقيمة العادلة دور فعال وكبير في صحة وصدق المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم، مما يجعل اعتمادها ضروري في المؤسسات الإقتصادية لما تكتسبه من أهمية في الأوساط المحاسبة والمالية لكن هذا لم ينطبق على المؤسسة محل الدراسة حيث أن الجرد المستخدم فيها لا يستجيب لمتطلبات القيمة العادلة نتيجة استخدام المؤسسة

لعملية الجرد والحفاظ في نفس الوقت على قيم القياس بواسطة التكلفة التاريخية وعدم تحيين تكلفتها مما استبعد فرضية استخدام الجرد كأداة لتحقيق القيمة العادلة فيها.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي قامت على مؤسسة BATIMETAL–MONTAG بولاية عين الدفلى والتي تضمنها الفصل الثاني حيث تم إسقاط الجانب النظري للموضوع على الجانب التطبيقي من خلال عرض الميزانيات المالية وكذا حركة المخزون وجدول الجرد للسنوات (3) الثلاث، يمكن القول أن هذه المؤسسة بعيدة نوعا ما على الواقع لعدم استخدامها للقيمة العادلة لعدم توفرها على موثوقية عالية ولكن في نفس الوقت لا ينطبق على المؤسسة كأداة لقياس القيمة العادلة نتيجة اعتمادها على إعادة التقييم بواسطة التكلفة التاريخية وليس بتحيين القيم، وهذا ما يؤثر على مصداقية قوائمها المالية عند تقديم التقارير المالية لمختلف مستخدميها من محللين ماليين ومستثمرين.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن القول أن المؤسسة تعتمد على الجرد الدوري من أجل الحصول على قوائم مالية أكثر مصداقية، وللقيمة العادلة دور في تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة وهي مبدأ يعتمد عليه في معرفة جودة التقارير المالية وبالرغم لعدم توفرها على موثوقية عالية ولكن في نفس الوقت لا ينطبق على المؤسسة كأداة لقياس القيمة العادلة نتيجة اعتمادها على إعادة التقييم بواسطة التكلفة التاريخية وليس بتحيين القيم، إن دراستنا لعملية الجرد داخل المؤسسة وتطرقنا للجوانب الملمة بهذا الموضوع تبين لنا الأهمية البالغة لعملية جرد المخزون، للحفاظ على الأصول المتداولة للمؤسسة لكي تضمن مكانتها في السوق وتحقق أهدافها المسطرة.

نتائج البحث:

– من أجل قيام عملية الجرد هناك إجراءات تنظيمية تلزم المؤسسة أن تتبعها لبلوغ أهدافها المرجوة في تحقيق العملية؛

– تعتمد المؤسسة على الجرد الدوري والمستمر للتحكم في حركة جميع أنواع المخزونات وحسن تسيرها ورقابتها؛

– تهدف عملية الجرد إلى تبيان نتيجة السنة المالية ويظهر المركز المالي للمؤسسة؛

– تقوم المؤسسة باتخاذ قراراتها اللازمة لما تحصل عليه من معلومات خاصة لعملية جرد المخزون والقوائم المالية؛

– اعتماد المؤسسة في تقييم مخزوناتها على طريقة FIFO لجميع مخزوناتها مواد أولية و منتجات تامة الصنع؛

– نظرا لحداثة مفهوم القيمة العادلة وعدم وجود خبراء مقيمين ملمين لمتطلبات قياس القيمة العادلة في الجزائر كل هذا زاد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة؛

– للقيمة العادلة دور كبير في معرفة الوضع المالي والحقيقي للمؤسسة سواء بالنسبة للسوق أو بالنسبة للمؤسسات المنافسة الأخرى؛

– اتخاذ قرارات التمويل أو الاستثمار يكون سهلا عند اعتماد المؤسسة تطبيق محاسبة القيمة العادلة؛

– المؤسسة تقوم بالجرد الدوري والحفاظ على القياس بواسطة التكلفة التاريخية؛

– عدم تطبيق المؤسسة لمبدأ الجرد الدوري كأداة لقياس القيمة العادلة.

اقتراحات البحث

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها:

– يجب الحذر في استخدام القيمة العادلة وتقييمها وأهمية اللجوء إلى خبراء واستشاريين والاعتماد على نماذج موضوعية قدر الإمكان، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة كنموذج للقياس ولكن تكمن المشكلة في تقييمها والاعتماد بصورة كبيرة على الحكم الشخصي (الذاتي).

– يستحسن أن تعمل المؤسسة على تطبيق القيمة لما لها من تأثير إيجابي على صحة ومصداقية

المعلومات أو على الأقل تبني أساس مزيج أو ثنائي يراعي كل من اعتبارات القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية؛

– على المؤسسات الإقتصادية إعطاء أهمية بالغة للمخزون واستخدام استراتجيات لتسييره كونه يعود بالفائدة على المؤسسة؛

– على المؤسسة القيام بعملية الجرد المفاجئة لمعرفة حركة المخزون في أي وقت.

– ضرورة تكييف المؤسسات الجزائرية وخاصة مؤسسة BATEMTAL–MONTAGE لمتطلبات الجرد الدوري وتحيين قيم القياس بما يستجيب لمتطلبات القيمة العادلة بما يحفظ حركة المخزون وفقا لآلية العرض في السوق من أجل الحفاظ على الفارق المهمل بين قيمة المخزون والقيم الإنتاجية والبيعية له.

آفاق البحث

في الأخير يمكن القول أن هذا البحث مازال مفتوح بكل الجوانب المختلفة للموضوع، إذ يعتبر مجرد محاولة قد تكون منطلقا لبحوث أخرى في هذا الموضوع، وبناءا على ذلك يمكن اقتراح بحوث مستقبلية مثل:

- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علل المؤسسات الجزائرية؛
- محاسبة وقياس القوائم المالية بالقيمة العادلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا بالغة العربية

1- الكتب

- بلاكورت جيمس ، تعريب موسى يوسف، البضاعة الراكضة في الشركات التجارية، دار الزهران للنشر، الأردن، 2008.
- جاسم محمد حسو، تطبيقات النظم المخزنية، قسم تقنيات إدارة المواد، المعهد التقني، الجامعة التقنية الشمالية، الموصل العراق، 2019.
- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2014.
- نصر على عبد الوهاب ، مبادئ المحاسبة المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003-2004.

2- المذكرات

- بن هرهور عبد الرحمان، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2016.
- بودونة بدرة وآخرون، أساليب الجرد وفعاليته داخل المؤسسة العمومية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر
- حسوني وردة، دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015.
- زدون جمال، الأمثلية الإقتصادية في تسيير المخزون، مذكرة لنيل شهادة الماجستار، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010.
- شاشو شريف، تسوية أعمال الجرد حسب النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحمبد ابن باديس، مستغانم الجزائر، 2018.

- طبيش هبة، دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، 2015.
- قدور بن عطية رشيد، المعالجة المحاسبية للمخزونات في ضل النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن بديس، مستغانم الجزائر، 2016.
- قنون ججيقة، القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة في ضل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محن داو الحاج،البويرة، الجزائر،2018.

3-المقالات العلمية

- بلعور سليمان وآخرون، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد10، العدد 02، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر، 2017.
- بوزيد علي وآخرون، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،مجلد6، العدد02، مخبر الهيئة التي نشرت هذه المجلة، جامعة قاصدي مرباح، مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، 2019.
- حجاب عيسى، نمذجة قرارات المخزون الإنتاج في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور ،المجلد 25، العدد02، الجلفة الجزائر.

4- المواقع الإلكترونية

المخزون، أهمية إدارة المخزون من خلال برنامج مخازن الشركات، انظر الموقع Linkitsys.com، تاريخ الإطلاع 20 سبتمبر 2020.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Boumediene Youssef, Gherissi Djihad, Appiyiing of fair value in Algerian Banks according to financial Accouting system Article inclus dans le journal of financial and Accounting Studies, Université de Shahzzd Hama Lakhdar, El oued, Algérie, N°8,2017.

- Kali Nassima, Les créances douteuses et leur impact sur le résultat et la situation financièr de l'entreprise, en vue d'obtention d'un diplome de master en sciences

de gestion, faculté de science economiques commerciales et des sciences de gestion, université de abderrahmane mira, béjaia, alger, 2018, p:17

- Mary E. Barth, Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts, email article mbarth@stanford.edu, Stanford University Journal, 2014.

BATIMETAL MONTAGE
BATIMETAL MONTAGE
Exercice 2017

الملحق رقم 01

DATE: 08/09/2020
HEURE: 09:42
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099816150017040

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		1 094 100,00	758 350,00	**335 750,00**	439 822,92
Immobilisations corporelles		3 000 022 481,79	629 875 993,23	**2 370 146 488,56**	1 147 561 238,93
Terrains		1 419 462 000,00		***1 419 462 000,00***	80 651 250,00
Batiments		34 940 914,29	31 966 214,29	***2 974 700,00***	14 647 194,45
Autres immobilisations corporelles		1 545 619 567,50	597 909 778,94	***947 709 788,56***	1 052 262 794,48
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		10 136 900,90		**10 136 900,90**	9 072 992,59
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		220 000,00		***220 000,00***	400 000,00
Impôts différés actif		9 916 900,90		***9 916 900,90***	8 672 992,59
TOTAL ACTIF NON COURAN		3 011 253 482,69	630 634 343,23	**2 380 619 139,46**	1 157 074 054,44
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		489 819 699,99	1 787 822,62	488 031 877,37	433 489 254,67
Créances et emplois assimilés					
Clients		184 460 189,33	65 864 562,75	***118 595 626,58***	231 967 471,51
Créances inter-unités		708 038 995,86		708 038 995,86	637 185 051,42
Autres débiteurs		74 039 143,83	600 623,03	***73 438 520,80***	14 326 753,08
Impôts et assimilés		5 633 780,46		***5 633 780,46***	261 024,26
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		44 538 511,94	327 612,70	***44 210 899,24***	36 766 117,33
TOTAL ACTIF COURANT		1 506 530 321,41	68 580 621,10	**1 437 949 700,31**	1 353 995 672,28
TOTAL GENERAL ACTIF		4 517 783 804,10	699 214 964,33	**3 818 568 839,77**	2 511 069 726,72

Bilan Passif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099816150017040

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		4 004 726,98	-521 611 647,72
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison Inter Unités		1 147 931 272,37	330 732 170,09
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 151 935 999,36**	**-190 879 477,63**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 398 743 169,85	1 460 270 908,17
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		40 616 960,46	39 381 322,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 439 360 130,31**	**1 499 652 230,31**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		191 492 778,44	191 677 803,68
Dettes inter-unites		906 547 626,58	851 240 780,11
Impôts		55 174 541,34	75 174 961,19
Autres dettes		74 057 763,74	84 203 429,05
Trésorerie au passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 227 272 710,10**	**1 202 296 974,03**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 818 568 839,77**	**2 511 069 726,72**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consoli			

الملحق رقم 03

BATIMETAL MONTAGE
BATIMETAL MONTAGE
Exercice 2018

DATE: 08/09/2020
HEURE: 09:40
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099816150017040

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		1 094 100,00	817 600,00	**276 500,00**	335 750,00
Immobilisations corporelles		3 000 047 454,53	752 636 183,74	**2 247 411 270,79**	2 370 146 488,56
Terrains		1 419 462 000,00		***1 419 462 000,00***	1 419 462 000,00
Batiments		34 940 914,29	32 277 014,29	***2 663 900,00***	2 974 700,00
Autres immobilisations corporelles		1 545 644 540,24	720 359 169,45	***825 285 370,79***	947 709 788,56
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		11 731 653,09		**11 731 653,09**	10 136 900,90
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		265 000,00		***265 000,00***	220 000,00
Impôts différés actif		11 466 653,09		***11 466 653,09***	9 916 900,90
TOTAL ACTIF NON COURAN		3 012 873 207,62	753 453 783,74	**2 259 419 423,88**	2 380 619 139,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		610 005 235,72	1 787 822,62	608 217 413,10	488 031 877,37
Créances et emplois assimilés					
Clients		188 024 158,75	65 864 562,75	***122 159 596,00***	118 595 626,58
Créances inter-unités		866 854 854,67		866 854 854,67	708 038 995,86
Autres débiteurs		72 903 669,65	600 623,03	***72 303 046,62***	73 438 520,80
Impôts et assimilés		3 031 174,55		***3 031 174,55***	5 633 780,46
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		33 920 601,75	327 612,70	***33 592 989,05***	44 210 899,24
TOTAL ACTIF COURANT		1 774 739 695,10	68 580 621,10	**1 706 159 074,00**	1 437 949 700,31
TOTAL GENERAL ACTIF		4 787 612 902,72	822 034 404,84	**3 965 578 497,88**	3 818 568 839,77

الملحق رقم 04

BATIMETAL MONTAGE
BATIMETAL MONTAGE
Exercice 2018

DATE: 08/09/2020
HEURE: 09:40
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Décembre < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099816150017040

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-5 688 198,17	4 004 726,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,01	0,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison Inter Unités		1 151 935 999,35	1 147 931 272,37
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 146 247 801,19**	**1 151 935 999,36**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 398 743 169,85	1 398 743 169,85
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		45 925 708,84	40 616 960,46
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 444 668 878,69**	**1 439 360 130,31**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		222 910 758,42	191 492 778,44
Dettes inter-unites		970 500 586,65	906 547 626,58
Impôts		56 728 286,35	55 174 541,34
Autres dettes		124 522 186,58	74 057 763,74
Trésorerie au passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 374 661 818,00**	**1 227 272 710,10**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 965 578 497,88**	**3 818 568 839,77**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consoli			

الملحق رقم 05

BATIMETAL MONTAGE
BATIMETAL MONTAGE
Exercice 2019

DATE: 08/09/2020
HEURE: 09:38
PAGE: 1/3

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		1 094 100,00	876 850,00	**217 250,00**	276 500,00
Immobilisations corporelles		2 808 869 546,55	658 715 832,96	**2 150 153 713,59**	2 247 411 270,79
Terrains		1 419 462 000,00		***1 419 462 000,00***	1 419 462 000,00
Batiments		34 940 914,29	32 587 814,29	***2 353 100,00***	2 663 900,00
Autres immobilisations corporelles		1 354 466 632,26	626 128 018,67	***728 338 613,59***	825 285 370,79
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		14 626 216,78		**14 626 216,78**	11 731 653,09
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		220 000,00		***220 000,00***	265 000,00
Impôts différés actif		14 406 216,78		***14 406 216,78***	11 466 653,09
TOTAL ACTIF NON COURAN		2 824 589 863,33	659 592 682,96	**2 164 997 180,37**	2 259 419 423,88
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		561 469 953,35	1 787 822,62	559 682 130,73	608 217 413,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		177 191 229,41	65 864 562,75	***111 326 666,66***	122 159 596,00
Créances inter-unités		1 055 309 875,77		1 055 309 875,77	866 854 854,67
Autres débiteurs		70 955 480,32	600 623,03	***70 354 857,29***	72 303 046,62
Impôts et assimilés		17 341 866,57		***17 341 866,57***	3 031 174,55
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		18 802 261,00	327 612,70	***18 474 648,30***	33 592 989,05
TOTAL ACTIF COURANT		1 901 070 666,43	68 580 621,10	**1 832 490 045,33**	1 706 159 074,00
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 660 529,76	728 173 304,06	**3 997 487 225,70**	3 965 578 497,88

الملحق رقم 06

BATIMETAL MONTAGE
BATIMETAL MONTAGE
Exercice 2019

DATE: 08/09/2020
HEURE: 09:38
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-6 888 849,01	-5 688 198,17
Part de la société consolidante (1)		0,00	0,01
Part des minoritaires (1)			
Liaison Inter Unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 141 835 880,44	1 151 935 999,35
		1 134 947 031,43	**1 146 247 801,19**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		1 379 933 178,74	1 398 743 169,85
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		44 611 733,52	45 925 708,84
		1 424 544 912,26	**1 444 668 878,69**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Dettes inter-unites		224 378 300,04	222 910 758,42
Impôts		1 009 941 654,76	970 500 586,65
Autres dettes		59 258 788,57	56 728 286,36
Trésorerie au passif		144 336 034,64	124 522 186,58
TOTAL PASSIFS COURANTS III		80 504,00	
		1 437 995 282,01	**1 374 661 818,00**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 997 487 225,70**	**3 965 578 497,88**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consoli			

الملحق رقم 07

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	98 B 0003550-00/44
N.I.F	099816150017040
A.I.	44017401023

Désignation de l'entreprise	:	BATIMETAL MONTAGE
Activité	:	REALISATIONS INDUSTERIELLES ET MONTAGE
Adresse	:	BP 05 ZONE INDUSTERIELLE AIN DEFLA

Exercice du	01/ 01/ 2017	au	31/12/2017

1/ Tableau des mouvements de stocks :

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				
Matières et fournitures	22 518 510,18	80 370 247,50	73 236 272,63	29 652 485,05
Autres approvisionnements	25 237 161,72	16 716 453,50	18 475 346,46	23 478 268,77
Encours de production de biens	383 595 483,50	836 746 016,59	783 652 553,92	436 688 946,17
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur	4 074 306,38		4 074 306,38	
TOTAL	435 425 461,78	933 832 717,59	879 438 479,39	489 819 699,99

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée :

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur
783 652 553,92	836 746 016,59		53 093 462,67

الملحق رقم 08

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	98 B 0003550-00/44
N.I.F	099816150017040
A.I.	44017401023

Désignation de l'entreprise	:	BATIMETAL MONTAGE
Activité	:	REALISATIONS INDUSTERIELLES ET MONTAGE
Adresse	:	BP 05 ZONE INDUSTERIELLE AIN DEFLA

Exercice du	01/ 01/ 2018	au	31/12/2018

1/ Tableau des mouvements de stocks :

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				
Matières et fournitures	29 652 485,05	175 777 607,77	167 982 937,28	37 447 155,54
Autres approvisionnements	23 478 268,77	20 387 304,11	20 875 754,77	22 989 818,11
Encours de production de biens	436 688 946,17	549 568 262,07	436 688 946,17	549 568 262,07
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	489 819 699,99	745 733 173,95	625 547 638,22	610 005 235,72

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée :

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur

الملحق رقم 09

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	03 B 0763753-12/44
N.I.F	
A.I.	

Désignation de l'entreprise	:	BATIMETAL MONTAGE
Activité	:	REALISATIONS INDUSTERIELLES ET MONTAGE
Adresse	:	BP 05 ZONE INDUSTERIELLE AIN DEFLA

Exercice du	01 Janvier 2019	au	31 Décembre 2019

1/ Tableau des mouvements de stocks :

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises				
Matières et fournitures	37 447 155,54	71 716 524,40	88 482 094,48	20 681 585,46
Autres approvisionnements	22 989 818,11	19 631 847,48	26 656 307,64	15 965 357,95
Encours de production de biens	549 568 262,07	524 823 009,94	549 568 262,07	524 823 009,94
Encours de production de services				
Stocks de produits				
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur				
TOTAL	610 005 235,72	616 171 381,82	664 706 664,19	561 469 953,35

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée :

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur
549 568 262,07	524 823 009,94	24 745 252,13	

الملحق رقم 10

DATE : 08/09/2020
Heure : 10:22
PAGE : 1

Inventaire Physique Valorisé des Stocks

Ecarts Positifs

Inventaire N° 01

Début : 22/12/2019 **Fin :** 31/12/2019

Article	Désignation	U.M	Mag	Date Inv	Qte Th	Qte Ph	Ecart		Prix Unitaire	Valeur Th	Valeur Ph	Valeur Ecart
A060184	RIVERTS P/GRUE TG 500 REF 360-700-21500 ANNABA	U	01	31/12/19	1,000	8,000	7,000	0,000	8,5000	8,50	68,00	59,50
A060193	PORTE CHARBON REF 23185-99010 ANNABA	U	01	31/12/19	3,000	4,000	1,000	0,000	42,5000	127,50	170,00	42,50
A060296	bague de retenu ref 914-110-14000	u	01	31/12/19	2,000	4,000	2,000	0,000	50,0000	100,00	200,00	100,00
D080001	DISQUE A MEULER 180X6	U	01	31/12/19	257,000	262,000	5,000	0,000	194,1525	49 897,19	50 867,96	970,77
D080024	DISQUE A BOIS DIAM 230	U	01	31/12/19	2,000	4,000	2,000	0,000	735,0000	1 470,00	2 940,00	1 470,00
D090021	PINCE DE MONTAGE	U	01	31/12/19	1,000	5,000	4,000	0,000	16,5000	16,50	82,50	66,00
D090099	COLLIER A SERTIR 9/16033032	U	01	31/12/19	52,000	108,000	56,000	0,000	4,4800	232,96	483,84	250,88
D100030	VIS 6.3 X 50	U	01	31/12/19	0,000	30,000	30,000	0,000	7,5000	0,00	225,00	225,00
D120109	BOULON M16 X 45 (8.8) AVEC ECR	U	01	31/12/19	201,000	210,000	9,000	0,000	38,1168	7 661,48	8 004,53	343,05
D130010	RONDELLE DIAM 20 HR DIN 6916	U	01	31/12/19	4 668,000	4 748,000	80,000	0,000	17,2100	80 336,28	81 713,08	1 376,80
D150161	COUDE PVC DIAM 200/90	U	01	31/12/19	1,000	4,000	3,000	0,000	849,9600	849,96	3 399,84	2 549,88
E060021	CLE A PIPE N°25	U	01	31/12/19	24,000	28,000	4,000	0,000	42,2800	1 014,72	1 183,84	169,12
E140004	CLE A PIPE BROCHE N°21	U	01	31/12/19	188,000	190,000	2,000	0,000	25,2500	4 747,00	4 797,50	50,50
F020007	PINCE DE MASSE G.M	U	01	31/12/19	14,000	15,000	1,000	0,000	1 178,1271	16 493,78	17 671,91	1 178,13
F020008	PORTE ELECTRODE	U	01	31/12/19	17,000	18,000	1,000	0,000	993,2535	16 885,31	17 878,56	993,25
M010015	ALESOIRE AR QUEU CONIQUE DM 27 ANNABA	U	01	31/12/19	2,000	4,000	2,000	0,000	88,8800	177,76	355,52	177,76

Nombre d'Articles par Page : 16

Visa du (des) recensseur(s)

Visa du superviseur

Inventaire Physique Valorisé des Stocks Inventaire N° 01 Débu 22/12/2019 Fin 31/12/2019 DATE: 08/09/2020 PAGE: 2

Article	Désignation	U.M	Mag	Date Inv	Qte Th	Qte Ph	Ecart	Prix Unitaire	Valeur Th	Valeur Ph	Valeur Ecart
									180 018,94		10 023,14
							Totaux			190 042,08	0,00

Nombre d'Articles par Page : 0

Visa du (des) recensseur(s)

Visa du superviseur